

اهدائی
اشکوری

یادگار محمد کریم اللهی
مترجم کتاب ۱۱۵۹۹ شماره قفسه

بازدید شد
۱۳۸۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
جمهوری اسلامی ایران	
کتاب	تفسیر الخطار (شرح شرایع اسلام)
مؤلف	کتاب الفضا
مترجم	
شماره قفسه	۱۱۵۹۹ اهدائی اشکوری
شماره ثبت کتاب	۱۹۷۵۰

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۱۵۹۹

پیشانی

Handwritten Persian text on aged paper, likely a manuscript or letter. The text is written in a cursive style and includes phrases such as "مجلس فقهی", "کتابخانه", and "تحریر".

1349

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



شماره ثبت کتاب

مؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

المستخرج

شماره قفسه ۱۱۵۹۹ اهدائی اسکریپت

19 V5.

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

11099

منه السلام

الذين نكحوا منهن في ذلك رمضان الى ما مضى من تلك المظلمات للذين لم ينكحوا في شهر رمضان باعتراف الله تعالى
فقد علموا كونه مطلقا وقرئوا عليه السلام في شهر المحرم حجة واحدة وفيه عزونا قضا الفرض على كل واحد منكم
فتدوا بكلية التبرع عليهم الحكم الخاص وانما مندرجه في المصلحة والعدل التي وقفا من الدين وانما في
حكمهم نعم لو كان دليل التبرع الرجحان لبقا لفظ الله تعالى على مقتضى آية جهنم في ذلك به ودون غيره
لكن قد عرفت ان السمع وان بالادلة عليه على الوجه المذكور لا يوجب ذلك وفيه ما رنا الى ما بقا
فقد عرفت ان كونه مخالفا للمصالح العامة بل ما مضى في ذلك من حكمهم وانما ذكره في محله في قولنا
وهو فيه بحث طويل فمرنا في الامور وحمل الفرض على الله تعالى في ذلك ولا سيما في حجة جهنم
على غيره وجواز تقليد غيره له والله سبحانه هو العالم بما اريد وكيف كان فنعمل المستقصى في انفاة
الحج والعمرة كان خطأ انما قطعا لمزعه في الفرض ~~فقط~~ والدية الكريمة المذكرة منها كذا
والسفر في نحو المقتضى عدم جواز فدية في حكمهم وان كان فلا صوابا في الخلق الكفائية
وتبعه في الرضا الله في الله الدين ظاهر في الدين لا في غيره في كل من يقضي التبرع في شهر
الذي قد عرفت من الدين والدين باق في الاول لا تراعى في التخييل الفرض جبر الدليل عليهم
سكن في الدين في كل من يقضي عليه ان الله في الحج والعمرة لا ينافي في كل من يقضي له فرض
كونه صابرا في كل من اراد بوجوب حكمهم في كل من اراد بوجوب الله تعالى في حق الواجب
واحدة في كل المظلمات الا ان المضاف انه خلاف الظاهر فيتم الزام التبرع في الدين والدين
معما يقضي العمرة على من عوته ليقف في الدين وان كانت ملوكة فدون كمن السمت في حصول
الدين بالعرف ونحوه كمن في الدين ايضا لكن يقر في آخره فله على من عدم حصول
التخييل كمن يكون باقي على ملك لا يحد منه بالحق في كل من يقر في فدية الحج والعمرة

فانتم لم تحبسوه وجوده وادركه الامام قال في كتابه الامام قال في كتابه الامام
الامام في حجب وحينئذ الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام
الاجابة والامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام
سبحان سبيل الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام
مستعينا من غير نفسه بالقيام على شرايطه لظهور ما به تبعية الامام على كل حال
والكفاية في الظاهر والظهور الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام
ان ليس في نفسه كفاية لنفسه وهذه الكفاية قد كسبها من قبل الامام الامام
وغيره من غير ان يكون كفاية على كل حال في نفسه كفاية في نفسه كفاية
فقد نجا من كل شيء في نفسه كفاية في نفسه كفاية في نفسه كفاية
محاسب ما شئت من نفسه كفاية في نفسه كفاية في نفسه كفاية
المستحق لوصف الامام في نفسه كفاية في نفسه كفاية في نفسه كفاية
من جملة من كفاية في نفسه كفاية في نفسه كفاية في نفسه كفاية
لذلك كما ان يحكم في نفسه كفاية في نفسه كفاية في نفسه كفاية
لظهور الامام على كل حال كفاية في نفسه كفاية في نفسه كفاية
فرد ذلك كفاية في نفسه كفاية في نفسه كفاية في نفسه كفاية
كما ان في ذلك كفاية في نفسه كفاية في نفسه كفاية في نفسه كفاية
مع لطفه كفاية في نفسه كفاية في نفسه كفاية في نفسه كفاية

حجب

حجب على حجة اليه وحينئذ الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام
لم يبق في حجب الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام
حيث لا يترك حجب الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام
عند كفاية في نفسه كفاية في نفسه كفاية في نفسه كفاية
انتم المناقاة في حجب الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام
ان الكفاية في حجب الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام
والاستجاب لا يجوز ان يكون في حجب الامام الامام الامام الامام
الكفاية في حجب الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام
ان الكفاية في حجب الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام
ليجب في حجب الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام
ان الامام في حجب الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام
ولذلك لا يجوز ان يكون في حجب الامام الامام الامام الامام
مع الكفاية في حجب الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام
في حجب الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام
البدن كفاية في حجب الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام
محاسب الامام في حجب الامام الامام الامام الامام الامام الامام الامام
المستحق لوصف الامام في حجب الامام الامام الامام الامام الامام

خارج عن طاعة الامام **و** انه لا يملك وجوبه بل لا يملك ما يقع من فعله **و** انما هو الذي
 لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة **و** انما هو الذي لا يملكه
 الا انما هو الطاعة الامام **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 الزم الامام **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 منهم الامام **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 لا يفرق الامام بالانفراد **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 ووجهه في الرد **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 ما يلزم به الامام **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 فيه اذ الامام لا يلزم بالامر **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 المصالح **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 في حكم الكفار فيه **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 او لم يمانع في نفسه **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 اليه **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 في اثنين **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 المرد عن الامام **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 وقربها **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 على امرهم **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة

عليه **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 والكونية **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 لان فعله **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 يتوهم المناقاة **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 وان كان الامام **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 كغيره **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 لقول **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 اليه **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 من العتق **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 بغيره **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 وجب عليهم **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 الباقين **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 قاضي **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 ليعلم **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 اعطيت **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة
 ما لا **و** انه لا يملكه لانه لو كان له فلو امتنعوا اجمع ففعلوا وخرجوا عنه قاطبة

في نفسه
 وانما هو الذي لا يملكه
 كما انهم هم

Handwritten signature: *Dr. J. H. ...*

2219

وادرج العالمين واهل كثر العدل الى المفضل مع وجه الفخر في تردد الاشياء الى جهة
 الجواز لان خلاصه الجواز ان كان يخير بين الامام ثم لم يرض به وادب انما يتبع قربة وطلاعة
 احكامه لا مع لغيره ووجه التمسك بشارفنا وادب فرض المسد اعم من ذلك مع اننا
 صحت له التنازع في ترجيح الرجوع محذوف من ان الله ان لم يستد هذا العز ان الله لا قوة
 فيها لان الفرض حضور الامام ولا يجب في نفسه ان علم اصلاح الفصيل واما الكلام في ترتيب
 زوال الغيبة ويرجع مدار الجرح الى انه لم يكن بقلية العلم المتدينين وبقية المراجعين عنده
 والتمسك اليه مع وجوده ومع العلم بالذوق وعدم ادم له بل ترجحه من بقلية المفضل المراجع عنده
 في زمانه وادرج العالمين واهل كثر العدل الى المفضل مع وجه الفخر في تردد الاشياء الى جهة
 الجواز لان خلاصه الجواز ان كان يخير بين الامام ثم لم يرض به وادب انما يتبع قربة وطلاعة
 احكامه لا مع لغيره ووجه التمسك بشارفنا وادب فرض المسد اعم من ذلك مع اننا
 صحت له التنازع في ترجيح الرجوع محذوف من ان الله ان لم يستد هذا العز ان الله لا قوة
 فيها لان الفرض حضور الامام ولا يجب في نفسه ان علم اصلاح الفصيل واما الكلام في ترتيب
 زوال الغيبة ويرجع مدار الجرح الى انه لم يكن بقلية العلم المتدينين وبقية المراجعين عنده
 والتمسك اليه مع وجوده ومع العلم بالذوق وعدم ادم له بل ترجحه من بقلية المفضل المراجع عنده

1891

519

و ادع العالمين و هذا محذور العدل المحضول مع وجود الفعول في تردد و انما هو الذي عند
الاجزاء لان خلافة الخبر ان كان خبرنا من الماهية و قد بان انما سمع قوله و كلامه على
احكامه لا مع عبده عن محام و هو لا يعلم شيئا من وقايله و فرض المسند اعم من ذلك مع ان في
صحة لا ترفع في ترجيح ارجوح محذور منافاة ان لا المسند بهذا المعزاة ~~منه~~ لثبوت
فيها لان المفروض حضور الماهية و لا يجب في تعدد فانه علم اصلاح التغيير و انما الكلام في ترتيب
زمان الغيبة و يرجع هذا الى الجواب الاول ان هذا هو الحق في العلم المتعبد به و يتبين المراد من الحق عنده
و انما لم يذكر مع وجوده مع العلم بالهدف و عدم و اما لا يتردد من حق الغيبة المحضول المراد عنده
فيه قوله ان لا محولين و احدهما اوجهها احوال في ان الحق في الآخرة و لا في العلم من زمان
اخباره كالذي يقع مع انبهارهم بالاختلاف في الغيبة و عدم فيكون عليهم مع تكرار الاشارة منهم فيكون
في ذلك اجابا عنهم ~~في الغيبة~~ و لان ترجيح العلم للفتنة يترتب على ترجيح العلم و انما
لا يمكن الترجيح فتكليف به في الغيبة و ارجح و ان لا دورا في هذا الجواب كما في ذلك الموضع و يتبين
العلم للفتنة و الحكم و استدلال على ان الحق يقول انما اقر من انباء اذ اوال الغيبة يترتب بالنسبة الى الحق
كما لا دور بالنسبة الى المحمدة في اتباع المراجع و يعقوله بحكم المصلحة للفتنة لغير ضعف سند ان كان
سبقوا الجواب بها لا قبل كما خرج به غير وجه منهم صفحا الا ان جماع الحق غير محقق في الدواوين عليه
و منهم المراجع في قوله ان لا دورا في هذا الجواب و لا دورا في المراجع يقول عن نسبة المصنف في ظاهر
الذريعة و ان الحق في ترجيح محذور العدل من الرابع مما وجب الترافع استهزاء الا ان الغيبة

وہ کل ۲۰۰ روپے

منه

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بغيره

و هو عدم تسمية الحكم الذي هو من غير فصل الخصومة بالتوكيد وهو ما يفول في هذا الصنيع
الما جاز حجة الاستئناف فيه اي كونه بمنزلة بعض النسخة ان ان لم يكن اصاح قد اعلم
بكونه توكيد الحكم لثبوتها على ان الحكم يصور محتملا مثلا لا عودته سالفه في حركاتها لا غير الحرف
و هو صافي نصيب في من الغيبة بالمحملة بنسخة ما عاظمه وليد في ذلك لا يقصر عدم جواز
توكيد هذا الفصل على المطلق انه انما يجوز في الامام على ان كان الامام في حجة الله عليه السلام
بل قد عرف كونه وليا بل لا يظن له بل ان حجة على حجة في حجة استنارة ذلك توكيد
الحكم لثبوتها على المطلق و حكم بانزل اليه كما اننا لا نلحقها ولقد لزم على هذا الفصل
الخاصة لثبوت جواز الفصل على الحكم على ان سلفه او عاظمه كبر على حكم المحبة
المطلق صفة و قد ان لم يكن اصاح كما لا يخفى في استنارة استنارة بعض من تقدمت لهم من
في المفضين ان ان الهاف عدم تحققه بغيره و قد تقدم في هذا الكلام مستند سابقا
و هو و حاصل ما ذكرناه عدم وضع كونه الولاية لنا في الغيبة و عدم سفارته في
الرديات الواردة في الغيبة فيكون المحبة استئناف عقده في هذا الحكم و الكراخ الى
فصلنا عن استقلال العقلة في ذلك كما حفظ بعض عموم ما ورد في الحكم بالعدل الى
و لا يقدرون ان الحكم مخالفا لعدله في كفاية تكليفه اعقبه لظهور اصاح ادوة
اقول في ان سماعه في حجة على هذا الصنيع في المحبة انصرفت في عدم جواز
استئنافه فيما ذكرنا في بهالة من اصل القضاء او الحكم لغيره في عقلة فيهم لا بأس

بجواز استئناف
في غير

و هو غير ما ذكرنا من ان الحكم الذي هو من غير فصل الخصومة بالتوكيد وهو ما يفول في هذا الصنيع
الما جاز حجة الاستئناف فيه اي كونه بمنزلة بعض النسخة ان ان لم يكن اصاح قد اعلم
بكونه توكيد الحكم لثبوتها على ان الحكم يصور محتملا مثلا لا عودته سالفه في حركاتها لا غير الحرف
و هو صافي نصيب في من الغيبة بالمحملة بنسخة ما عاظمه وليد في ذلك لا يقصر عدم جواز
توكيد هذا الفصل على المطلق انه انما يجوز في الامام على ان كان الامام في حجة الله عليه السلام
بل قد عرف كونه وليا بل لا يظن له بل ان حجة على حجة في حجة استنارة ذلك توكيد
الحكم لثبوتها على المطلق و حكم بانزل اليه كما اننا لا نلحقها ولقد لزم على هذا الفصل
الخاصة لثبوت جواز الفصل على الحكم على ان سلفه او عاظمه كبر على حكم المحبة
المطلق صفة و قد ان لم يكن اصاح كما لا يخفى في استنارة استنارة بعض من تقدمت لهم من
في المفضين ان ان الهاف عدم تحققه بغيره و قد تقدم في هذا الكلام مستند سابقا
و هو و حاصل ما ذكرناه عدم وضع كونه الولاية لنا في الغيبة و عدم سفارته في
الرديات الواردة في الغيبة فيكون المحبة استئناف عقده في هذا الحكم و الكراخ الى
فصلنا عن استقلال العقلة في ذلك كما حفظ بعض عموم ما ورد في الحكم بالعدل الى
و لا يقدرون ان الحكم مخالفا لعدله في كفاية تكليفه اعقبه لظهور اصاح ادوة
اقول في ان سماعه في حجة على هذا الصنيع في المحبة انصرفت في عدم جواز
استئنافه فيما ذكرنا في بهالة من اصل القضاء او الحكم لغيره في عقلة فيهم لا بأس

بجواز استئناف
في غير

في اعتبار المقدس
في التعميد
في الصلاة
في الصوم

استوفى

في القربان مع
الحمد لله

[illegible]

اوعده فخره فاطمه كما ان هذا المحمد الثاني روية الله سبحانه الخاتم فكان له بعد ان انزل الله عليه السلام
 يوسف بن يعقوب وكان مودنا بصلاحه وقوة دينه في المود من قول الله عز وجل فان اظف منكم فان
 والعنف فكم كيف جودهم المظهر في حقهم بل من عرف الله عز وجل عليه اختياره ورضع الله عليه فاطمه
 والولاء المحلة فهو في عباد الله من اظهر من الله سبحانه فاما ما صار فيها من ان الله عز وجل انزل الله
 على ربه سبحانه انما هي اعدت له في سائر ما انزل الله عليه من قوله عز وجل ان الله عز وجل انزل الله
 لا وضعا ولا انزالا فكل ما في قوله عز وجل ان الله عز وجل انزل الله لا وضعا ولا انزالا فكل ما في قوله عز وجل
 انما ربه فكل ما في قوله عز وجل انما ربه فكل ما في قوله عز وجل انما ربه فكل ما في قوله عز وجل
 خصوصا في المدن الكبيرة وانما في العلم والدين في علمه مع عدم علمه وبقائه لهم فقط في اعتبار
 غير هذا القول في غير ما في قوله عز وجل انما ربه فكل ما في قوله عز وجل انما ربه فكل ما في قوله عز وجل
 في قوله عز وجل انما ربه فكل ما في قوله عز وجل انما ربه فكل ما في قوله عز وجل انما ربه فكل ما في قوله عز وجل
 فانه لا ينزع هذا القول كما ان الله عز وجل انزل الله عز وجل انما ربه فكل ما في قوله عز وجل انما ربه فكل ما في قوله عز وجل
 الناس في حقهم واما ما في قوله عز وجل انما ربه فكل ما في قوله عز وجل انما ربه فكل ما في قوله عز وجل
 وكم في قوله عز وجل انما ربه فكل ما في قوله عز وجل انما ربه فكل ما في قوله عز وجل انما ربه فكل ما في قوله عز وجل
 ومن المذاخر انما ربه فكل ما في قوله عز وجل انما ربه فكل ما في قوله عز وجل انما ربه فكل ما في قوله عز وجل
 على هذا الشيخ انه من رتبة الشرح والاختار والافاض من رتبة الشرح والافاض من رتبة الشرح والافاض من رتبة الشرح
 يستدل بغيره ان طريقتي تسمية للرجل وعدم تسميته له بغير محمد انما هو معلوم في
 الكتب عن نقول لانه قد ثبتا لغيره من ان الاجتماع الذي بعد الشرح في هذا القول
 لم يكن مودنا كغيره الا في رتبة الشرح والافاض من رتبة الشرح والافاض من رتبة الشرح والافاض من رتبة الشرح
 في النهاية

[illegible]

و کذا الکتاب الکامل
فانتهی

برکات الصبح

من القراءات العديدة

من المتكلمين

رفع الحوض
في عدم حياض
الوجه على الشفاة

فان كنت لا تملك
الكتاب فاصرفه
الى من يملكه

جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 وادعية الخصم وقرئ في حق الكاكة في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 ليس في الكاكة الملقحة بغير العقد الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 الحق في ترتيب المسببات على سببها فعلا لا مالا فاما في العقد الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 ولذا جاز التيقن في العقد الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 في الدنيا في التيقن بالبرق كالمفرد في ان مات فلان او عرض المار في العقد الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 في المخرج في الكاكة كالمفرد في العقد الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 المقام ليس في الكاكة الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 حصر ما مع عدم جواز تقييدها بالبرق في العقد الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 فلا يحكم في الكاكة الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 في الامارات التي لم يقر في شرع ولا على اعتبارها الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 فان اعتبر القاطع ان الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 قوله المسابقة محذور في حقين في البلد الواحد كل منها حصة على افراده
 وحل محذور في حقين في البلد الواحد كل منها حصة على افراده
 في الايجار الزوجية المحار لان القضاء بتمامه في حق الزوج الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 افراده كما لو اختلف كل واحد منها لغيره في ملكه او عينه كل منها زمانا او حيا

في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد

او حيا او حيا في الاموال والافاق في الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 المكان والوقت والوقت الكاكة في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 عدم المكان الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 الاكثر وقا في كل عقد الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 حكم حصرها على ما لم يقر في حق الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 وقف الحكم واما في حق الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 القامر في حكمه بان كونه من الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 الكاكة لعدم وفاء الكاكة الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 والحق في ما في الزوجين والوكيلين عدم نفوذ تصرفهما به دون رضاهما وان كان
 كل منهما حيا او كليهما والوكيلان قد نفذا تصرفا في الكاكة الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 غيره مع عدم جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 الجواز في الوصية والوصية في الاموال والافاق في الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 بوجه اذن من الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 كذا في كل عقد الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 وآ على التناقض حتى رتبة الاول وكذا توفى ما ذكره في الكاكة الممنوع فيها التيقن في جواز تقييدها بالبرق في عقد الايجار قد حكموا بطلان الكاكة الملقحة ورفضها كالمفرد
 الحق في حق الاقضاء بانه يستحق في حق الزوج والقياس في طلبه من احد اظهر من الحكم

بنا حبل نغير الله
وعايناه

انزل من الله الحكمة والادلة في كونها سراجا لكسبتهم الحق وان لم يستهد الامام به لبراهين
لم يعلم بذلك بل حكم لم يستفد حكمه ولا تقوى ولا تيقن ببراهينه الكوارض بل يقنع بالادلة
ستائفة لان الله قد رتب دعوى ما يتبع الى ما يليه وراى فرق بين ما يزل سراجا كائنا
ومن غير كسبون فتوى والادلة في الاول دون الثاني لان الله كما لهو انزل سراجا
انفك عنه غالبا وخصه ظاهر الحق من لهو النعم ومن الاعاء والى الله قدره
بناكته في انزال النور والافعال في حق من يختار مع طوره فلهذا لا يطهر الله ولا يكفر فيه
غلبة الظن نظرا الى المصلحة الكلية وان لم يطهر فلهذا ان لم يكن ثم فربما يصفى الله غيره لم يجر
عزله وان كان هناك صالح كان انهم من جازع له به وان كان كذلك اودونه فان كان
في عزله مصلحة فمستكين فنه وكونه جازع له ايضا وان لم يكن فيه مصلحة فنه لم يضره
تبعا لبعضه لا كونه عزله لان ولادته استوت سرعا فلما نزل قراها وتساها ولان
عزله في منزلة الحب وفي عزله للقق فليس لمصلحة وفيه كونه عزله مطر لان
ذلك حق الامام فلهذا وعطاه له طاعة في ذلك كغيره وهو الذي اذ هو
كالوصي والوكيل والذكر ليس له كونه مهادنا هذا الله انك عرفت وتعرف الى المحبت
في انهم في ذلك عديم كعبه ورفق الامام بالحفيد لان ما يرفق السعد والصلاح في جانب
المشروع فينزه طاعة فرضه وهو معصوم من الزلل ونزله في الكفر وانما يجب في هذه
الوضع فم كونه امانة فم تيقن منه خلاف المشروع وكذا يجب في انه يزل سراجا

توفیق

في انفس القضاة
السلام

[illegible]

في الغرض وان كان يرضى بذلك في نفسه فلو كان في الرقعة لا لمضرب ولا في
 المضرب ما رواه شمس الدين في الحسن عن الصادق انه قال لا يرضى الله ولا يرضى الناس
 ابقاء امره عليه ان لا ينفذ ابقاءه فمروضة عليه في ذلك وهذا هو الوجه في نظر
 الامر من غير ترجيح ما كلف له في حد ذاته مع الدرر المنجول ما رتب له ما ذكرناه
 انما اقول وفيه انه ليس بالمتصور ان يرضى الله بغير ما كلفه بل رواه انه نعم امره بذلك
 فلا يرضى به ان لا ينفذ حكمه دونه وانما كان كماله ولا يرضى بغيره فلا يرضى بذلك
 وهو من عدم استحقاقه للربط وانما حد منه في الدرر المنجول ان كان قد نفذ في غير
 البقرة وقد وجد في غير البقرة فغيره من الله تعالى ما ذكره البقرة في نفسه
 على خلافه في قضاءه واية الله في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم
 الضالين ولا يهدي القوم الضالين ولا يهدي القوم الضالين ولا يهدي القوم الضالين
 وكل من لا يقبل شهادة لا ينفذ حكمه كالولد على والده والعبد على مولاه والحكم على
 وجهه على الاب على له وله والاخ على اخيه وله كما يحضر شهادة انكم تسفحون
 شهادة له عليه وزيادة في قوله ما يستره في نفوس الشهادة من الطوفان وجهه
 في البقرة شهادة الحق عليه في كماله لا يقبل حكمه عليه ولا يقبل له مع عدم مناعة الحق
 لله انه لا يذكره في نفسه من ذلك وغيره فهو اسلمه من المسلمات ما تم ارجاعها
 له اجماعه وانما في نظر من يذكرون في شهادة من كان منكم شهادة منكم
 عليه حكمها لعل عليها من حيث كونه شهادة فان لم يرضوا بها في حكم البقرة فلا ينفذ
 حكمه من كانت منه وبنية الحق لم يخرج بها عن العادة في غير تلك الحق في الشهادات

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين

خصوصاً له قوله حجة على كل عاقل عليم وهو حجة على كل عاقل عليم وهو حجة على كل عاقل عليم
 حجة على كل عاقل عليم وهو حجة على كل عاقل عليم وهو حجة على كل عاقل عليم
 له في نظرنا ان كونه حجة في حجة كماله في نفسه وفي ان كماله في نفسه وفي ان كماله في نفسه
 ان كان في العالم لم يرضى به في حجة كماله في نفسه وفي ان كماله في نفسه وفي ان كماله في نفسه
 حكم البقرة او شهادة بان في كل زيادة الزكاة مثلاً ولذا كماله في نفسه وفي ان كماله في نفسه
 واهواً من الله لهدم الحكم في الدنيا في الحسب وانما ان كان في الدنيا بالحق من كماله في نفسه وفي ان كماله في نفسه
 فاستظهر بعينه عدم قبول شهادة من لا يملك عليه لانهما تجزأ لهما ولذا كان
 الادب حكاماً او الرضا في كل قول حكمه في نظر كماله في نفسه وفي ان كماله في نفسه وفي ان كماله في نفسه
 فلا نفوذ له والله سبحانه هو العالم الصادق تركه النظر في الآداب وهي
 مستحبة ومكرهة فالمستحبة ان يطلب من اهله لانية من سبيله عما يحتاج اليه في امور
 بلده وان يكن عند وصوله في وسط البلد ليرى الخصم عليه ويرد ما اوتى وان
 ينادى بقدره وان كان البلد معاً لا يتسرع فيه الا بالبناء وان يحل في القضاء
 في موضع بارئ من رجة او قضاء ليسهل الوصول اليه وان يمدد باخذ ما يند
 احكام المرفوع من حج الناس وروايتهم لان نظر الاول سقطت كسبة ولو حكم في
 المسجد حتى عند وصوله فيه تحية المسجد ثم يحل في سبيل القبلة ليكون وجهه للخصم
 اليها ويقل استقبال القبلة لقوله من جاز الجالس ما استقبال به القبلة والار لا ظهر
 ثم يسئل عن اهل السجدة ويثبت بها ثم ينادى في البلد بذلك لحيف الخصم

في آداب القضاء

دریغ و مستم

الرجل في الجوارح والرجل في الجوارح
والرجل في الجوارح والرجل في الجوارح
والرجل في الجوارح والرجل في الجوارح
والرجل في الجوارح والرجل في الجوارح

[illegible]

2. 10. 1.

لا ينقض حكم الذي

卷一百一十五

بسم الله الرحمن الرحيم

في بعض النسخ

[illegible]

فتبين انهم على المنزول
 حتى لم يدرى من هو الذي
 له الحق في ذلك
 الا انهم لم يدرى من هو الذي
 في تلك الغيب

في الدرع على المنزول
 في الدرع على المنزول

في الدرع على المنزول
 في الدرع على المنزول

مجله

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

[illegible]

في القدر الذي
في الموضع

1252

[illegible]

تاريخه
من النسخ

على حضارة الاموان سلطان فاذا حضر غدا باراه ترفا لك بعد ذلك وكم نفع لغيره والى هذه
 على المطلوب لا يتنازع ادعاه له وحيث ان استحقاقه من باره عايب واره ان لم يغير الملك
 سرت واره او ضم عليه فان لم يغيره لثبوت برهانه على استيرادكم اجابه اليه انهم في هذا امرين
 نظر لدم وصرح للمريد على وجوب الموت بعد عدم وجوده تحت سبب الياسه على تحقيقه لوجوبها
 فرجوا جانا وبجالت واثبت انك لا تيقظ على التفرغ لبله الموت في هذه الحاله على حضارة
 انكم وبقضاء وان كان وجهها على انكم غفله من الغدير ان الوجوب ناسطها على نحو تقضي مقصدا
 مقصدا ولا يزيل اليه نعم ان كان هناك مستهلك لم يسهل وجوبه بل يسهل له واما في مقصدا
 الموت على حضارة واما مع عدمه فلا يعلم بل يقضي وجهها مع كل ان ليسوا بكم لثبوت المقصود وبقضاء
 في الملك وكمال المظن انك قد غفله ليرى المحضر عليه بالقبض ان ان يقضي في وجهه فلو التزم باراه
 صلحها ان كانت فيه ما ولو كان المطلوب غير ما في المحضر لما فرض وجهه لم يكلف بل سبب اليه
 انكم انتم وبقضاء وباراه يقضي ليرى فيه عدم اذير اليه من مكلف ان ترت على اليه فان وكره انتم
 المستد نرفا بالوكيل هذا فالحق على احد وجهيه نور جيا واره بالحق وانه لم يرض ان يرض هذا
 كذا مع حضرة الحق بعد ان كان غافرا في المذهب فنهضه ووجهه فانه في وجهه وجوب حضارة على انكم
 فترى من وجهه مختلف اليه فانه مكلف وكره ان وجهه ليرى منها لزم مقصدا بحضارة مع الفقه اذ ينظر
 ان لا يرضى من وجهه مقصدا ليرى انكم حضارة وبقضاء بل هو على مقصدا بوجهه ووجهه ووجهه
 لزم انكم على وجهه مقصدا فترى ان وجهه فانه على وجهه فانه على وجهه فانه على وجهه فانه على وجهه
 فان وجهه ليرى ان كان حضارة وان لم يحرر لم يقضي فيه بل انما هو الثابت فان يقضي ان حضارة
 واما ان لا يرضى مقصدا وانه مقصدا فوجهه وجوب حضارة مع مكلف ايضا ليرى ان وجهه ليرى وجهه

۱۵۴۸

Handwritten signature: *Handwritten signature*

Handwritten signature: *W. B. E. Smith*

[illegible]

100

[illegible][illegible]

التاريخ

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and appears to be a continuation of a narrative or a list. The page is numbered '10' in the top right corner. The text is written in a dark ink on a light-colored, aged paper. The handwriting is dense and fills most of the page. There are some marginalia or notes written in the left margin. The overall appearance is that of an old, well-preserved manuscript.

الساقي

وان كان في ذلك قبل اختلاف الطبقات التي لم يوادعه كغيره لم يستحق ادخاله كغيره في الموضع الذي فيه اواز حرجي
بين المذنبين فان خلفه خلفه ان لا يوقل فيه ذنب اليقين حتى لا يجر الله عز وجل قتل وان كان له ذنب عاقله وقيل لا
والصحيح ان خلفه جدد وقيل لا عاقله مال كما يرضى عليه خلفه حتى لا يجر الله عز وجل قتل وان كان له ذنب عاقله وقيل لا
عليه كما نص في ان خلفه فلا يخفى ولا يجره من عاقله عليه والموضع عند البزخ وضع قتل وان لم يكن بينه وبين
اليوم عاقله في غير ما خلفه من قصته لا لولا ان خلفه خلفه قد علمت خلفه عاقله ما جدد وقيل لا عاقله بل ان كان
و دراهم كغيره فاروت ان يقبل الا في ذلك كما كانت له عاقله فاحلف عليها فكيفت اليقين في خاتمة انه قد خلفه
خلفه لان قال بك لم لا تأخذ منه شيئا ان كان خلفه لا تأخذ ولا انك رغب في حبه خلفه لانك ان تأخذ منه شيء
يدرك ذلك في حبه في قد خلفه بين ما فيها الا في ذلك انك انما خلفه لا تأخذ ولا انك رغب في حبه خلفه لانك ان تأخذ منه شيء
حتى عدم جواز القصاص من غير ما خلفه الا في ذلك انك انما خلفه لا تأخذ ولا انك رغب في حبه خلفه لانك ان تأخذ منه شيء
في غير ما خلفه الا في ذلك انك انما خلفه لا تأخذ ولا انك رغب في حبه خلفه لانك ان تأخذ منه شيء
الذي عدم جواز القصاص من غير ما خلفه الا في ذلك انك انما خلفه لا تأخذ ولا انك رغب في حبه خلفه لانك ان تأخذ منه شيء
وقيل انك انما خلفه الا في ذلك انك انما خلفه لا تأخذ ولا انك رغب في حبه خلفه لانك ان تأخذ منه شيء
الحكم اني ما ذكرناه في ترتيب الامور انما خلفه بين المذنبين حتى لا يجر الله عز وجل قتل وان كان له ذنب عاقله وقيل لا
وان كان في ذلك قبل اختلاف الطبقات التي لم يوادعه كغيره لم يستحق ادخاله كغيره في الموضع الذي فيه اواز حرجي
والصحيح ان خلفه جدد وقيل لا عاقله مال كما يرضى عليه خلفه حتى لا يجر الله عز وجل قتل وان كان له ذنب عاقله وقيل لا
عليه كما نص في ان خلفه فلا يخفى ولا يجره من عاقله عليه والموضع عند البزخ وضع قتل وان لم يكن بينه وبين
اليوم عاقله في غير ما خلفه من قصته لا لولا ان خلفه خلفه قد علمت خلفه عاقله ما جدد وقيل لا عاقله بل ان كان
و دراهم كغيره فاروت ان يقبل الا في ذلك كما كانت له عاقله فاحلف عليها فكيفت اليقين في خاتمة انه قد خلفه
خلفه لان قال بك لم لا تأخذ منه شيئا ان كان خلفه لا تأخذ ولا انك رغب في حبه خلفه لانك ان تأخذ منه شيء
يدرك ذلك في حبه في قد خلفه بين ما فيها الا في ذلك انك انما خلفه لا تأخذ ولا انك رغب في حبه خلفه لانك ان تأخذ منه شيء
حتى عدم جواز القصاص من غير ما خلفه الا في ذلك انك انما خلفه لا تأخذ ولا انك رغب في حبه خلفه لانك ان تأخذ منه شيء
في غير ما خلفه الا في ذلك انك انما خلفه لا تأخذ ولا انك رغب في حبه خلفه لانك ان تأخذ منه شيء
الذي عدم جواز القصاص من غير ما خلفه الا في ذلك انك انما خلفه لا تأخذ ولا انك رغب في حبه خلفه لانك ان تأخذ منه شيء
وقيل انك انما خلفه الا في ذلك انك انما خلفه لا تأخذ ولا انك رغب في حبه خلفه لانك ان تأخذ منه شيء
الحكم اني ما ذكرناه في ترتيب الامور انما خلفه بين المذنبين حتى لا يجر الله عز وجل قتل وان كان له ذنب عاقله وقيل لا

[illegible]

وقد اختلفوا في عدم كمال النكول بحجوه وجها لثبوت اني سقوط العذر واقعه في ذلك الاقدام ردلين ان
ثبوتها واحاطة برأيه ثم انما حكم بحجوب الرد وحاشا عدم ثبوت ثبوته الولدية انما حكم بالردم فبها ركنه
وله المنع على ولادته عينا عليه لا يقال كما ذكر في فصول مسئلة واحاطة لقائل النكول المتكسر على خياله بين بعد
انما حكم بالردم به بالردم بخلاف البقية وقد يجب ان يلاحظ انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية
بعدم ثبوت الردم الحكي ولا يكون له شبهة باله فتبين انما حكم عليه فان حلفه في رد ان لم يكلف فعليه حيث
ان ثبوت اني عليه بخود عدم كلف انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية
الصغير لئلا يربطها بما ربه في المقام وان تقرر انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية
على ان مع غيبته وثانيا باحداث النكاح فلو كان ذلك في رد ان لم يكلف فعليه حيث
وان رد ليس على الردم كلف فذات له ولادته انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية
فرضه ان الوان في رد الردم كلف وانما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية
لا اذ كان خلفه وانما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية
ما اذ لم يكلف ولم ير الكلف في رد الردم كلف وانما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية
في رد الردم كلف وانما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية
والردم انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية
لذا اصاب في البقية بخود وقال البقية بغير الردم كلف لا وجه انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية
ولذلك مع البقية بغير الردم كلف انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية
فيها ولا يقال باحوال رد الردم كلف وانما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية
والردم كلف وفيه ان الردم كلف في رد الردم كلف وانما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية
مع تقدير انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية
انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية انما حكم بالردم بخلاف البقية
رد ليس انما حكم بالردم بخلاف البقية

من قوم تقييده بعد ان كان
اما بالنسبة الى الروايات
التي تدل على اطلاق اليد
عنه المردود فلهذا خصصنا
في الحقة قول الرضا في رد
بما فيه ليس صحيحا بل
الاول قلنا قد يجب عنه
ذاتك

[illegible]

نعم وانما هي حكمة
الملكوت في كل شيء
مع خفيته وادراكه
انها مع انوارها
مع انوار الالهة
غرفة

[illegible]

محمود علی

مع ثبوت دعواه عندكم بمرور حكم بالخذ واداء لعدم وجه الموجب لتعظيم الاستيفاء عليه نعم لو شرط
 الوكالة في الدعوى مع اخذ الحق بعد ثبوت عداوة كونه عقد لازم لم يجز له ان يخرجه من عقد الوكالة بالسرقة
 الثالث انما اذا كان الوكيل للطلب بالحق وكذا في دعوى الرد او البراءة ايضا فقد ذكرنا اننا انما انزلنا الوكيل
 لبيع دعواه فانك وكذا بقية الكلام فانما على الفرض لو عزل الوكيل نفسه عن كونه دعوى الرد او البراءة
 فزاد على دعوى الغريم فليس يخرج ذلك في اخذ الحق وان كان قد ارتفعت عنه الوكالة بالامانة لا يخرج
 احد الدعوى او كغير ذلك من الدعوى مع حكم اولها او لا فانك بدلتا ترتب عداوة الترفع لولا
 وادعاء كونه لطلقة فيه وجه الترفع في النظر التام للقول للقول في التراجع لثبوت الوكالة على كل حال
 واحد في الدعوى فليس عليه ان يدعو الغريم الرد او البراءة لا على الجميع المركب منها يجب ان يكون له كونه اراء
 واحد المركب بغيره حصل الانزال في الامانة في الدعوى مطالبه التي في الغريم لبيان الترفع لوضوح
 عدم تأثير انزال الدعوى في شغل القول عنها في حق وان علم بطلانها على المركب فانظر حصول الانزال على كل حال
 انما هو فرض ان تحقق الوكالة او اوجه اعتبارها لم يتحقق عليه كقول لم يحصل الانزال عداوة الترفع
 على جزء منه وفي الواقع ان حكم الجزاء غير حكم الكل فنفي انزال في لولا لا يترتب انما الحكم في حصة
 الكس في ان الوكالة في حصة الاول او الثاني فقد يقال ان مقتضى اعتبار عدم حصول الانزال على كل حال عدم
 ترتب الحكم على القول لكن في احد حصة اوجه الاستصحاب في نحو المودع في الحال فربما لا يترتب الحقيقة
 لعدم سماع الدعوى ترتب اراءه لا وجه لطلان الوكالة في حصة بالامانة لا دعوى الغريم الرد او البراءة
 في الدعوى بالامانة في الدعوى في مطالبه التي فانكر الغريم ان علم حكم بالوجه وبقية المدعى
 رتب الوكالة بالامانة في الدعوى وانما في دعوى العلم بها على الغريم ان دعوى الرد او البراءة في الدعوى ان قام
 والى على علم ان لا توجه اليه في الغريم المدعى العلم بها فلو كان عليها ثبت عليه حكم ادعى الرد على
 الحق في الدعوى لا المدعى ان حلف ببراءة ادعاءه ولا يحفظ دعواه وعليه ان يتحقق الغريم وسيله

في الدعوى بالامانة

لا تدعى بغيره في جميع هذه قلة البطل الرابع كيفية اختلاف الحجج اهل الادلة التي تختلف
 احدا بالامانة ولو كان كما في الحجج في حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى
 بالامانة على اربابها انما قد يكون ان كان له في ادعاءه دلالة في حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى
 حصة حبها في الدعوى عداوة مدعى حصة عدم حكمه بلكا في حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى
 ان الله تعالى يقول وان حكم بينهم بالادلة الله وجه غير هذا بل الله كلف يستعملون فحقه كلفوا الله بالله تعالى
 وفي احوالهم في حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى بالامانة لا حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى
 الله بالله تعالى لا غير ذلك في الدعوى وسائر ما يرتب عليه في الدعوى بالامانة لا حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى
 على الحجج في حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى بالامانة لا حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى
 في حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى بالامانة لا حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى
 وهو من حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى بالامانة لا حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى
 انما حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى بالامانة لا حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى
 فانما حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى بالامانة لا حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى
 ولا حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى بالامانة لا حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى
 وانما حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى بالامانة لا حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى
 بالامانة لا حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى بالامانة لا حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى
 في حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى بالامانة لا حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى
 ان الله عز وجل انما حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى بالامانة لا حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى
 الكتاب في حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى بالامانة لا حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى
 في حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى بالامانة لا حصة من حصة الحب اقطع انقضه وسائر ما يرتب عليه في الدعوى

فَوَيْبٌ

[illegible]

فاعلم ان الله لما جعلنا
 منكم جنودا واما الارض
 فاعلم ان الله لما جعلنا
 منكم جنودا واما الارض

ما ذكره في صانع المكاتبة وهر ان قرار المولى لا ينفذ على العبد في احد وغيره من العقوبات كما تنوير وضرب
 وكذا ذلك لانه اطلاق العبد ووضوحه وبالمولى لا ينفذ على المولى في بؤته كما لا ينفذ على قرار العبد بغير
 اجتماعهما ان قرار ترتب انما لعدم وجود الحق في الواقع وان كان له ذلك واما في الموضع
 بغير المال الاجنبية كما لو ادعى عليه طلاق زوجة مثلا فالحق للعبد ان يزوج من اياهم حقيقة في جواز
 ايقاع الطلاق وعدم استحقاق المولى على ذلك لان الطلاق ينفذ بالطلاق ثم ان في حصة المولى
 العبد بالقرار لا ينفذ في حق قراره بعد زوال الرقية دون جواز المولى في التمسك به او اطلاقه
 وانما في بعض المصنفين كما في بعض الرقبة بان شرط وقوع الطلاق عدم الرقية ومع نقضه يقع لغيره
 فلا وجه لكونه زائفا لما لا يحصل الحرية فكذا في الموضع الثاني لان الرقية لا ينفذ على العبد بل على المولى
 المولى والمنع في الموضع الثاني فالوجه المستحق في الموضع الثاني لان الرقية لا ينفذ على العبد بل على المولى
 فلهذا ينفذ في نفسه فادوم باقية لجهة المانية فالحق في ظهور امر ان قراره في نفسه صحيح وانما ينفذ في غيره
 اثره لغيره ترتب نقصه في نفسه فالحق في ذلك فان ذلك لا ينفذ في غيره لظهور امر ان قرار العبد ليس له
 اطلاق في غيره فالحق في نفسه لولا ان ترتب عليه تركه بقرار المولى المولى عليه والى المولى ان ينفذ قراره
 المولى لظهور امر ان قرار العبد وحكمه ينفذ على المولى لظهور امر ان قرار العبد المولى عليه والى المولى ان ينفذ قراره
 الا في الموضع الثاني فالحق في المولى في الموضع الثاني لان قرار العبد المولى عليه والى المولى ان ينفذ قراره
 لوجه قوله لا ينفذ قراره اثره لانه ليس له اطلاق في غيره لظهور امر ان قراره المولى عليه والى المولى ان ينفذ قراره
 فترتب شفعان في رتبة لغيره لانه لا ينفذ في غيره لظهور امر ان قراره المولى عليه والى المولى ان ينفذ قراره
 وزوال قيد الرقية ثم ان في الموضع الثاني لان قرار العبد المولى عليه والى المولى ان ينفذ قراره
 المقام وكذا في الموضع الثاني لان قرار العبد المولى عليه والى المولى ان ينفذ قراره
 الاول انه لا ينفذ على المولى في الموضع الثاني لان قرار العبد المولى عليه والى المولى ان ينفذ قراره
 الا في الموضع الثاني لان قرار العبد المولى عليه والى المولى ان ينفذ قراره

مع اعتبار الرقية
 في الموضع

في الموضع

في الموضع

ما ذكره في صانع المكاتبة وهر ان قرار المولى لا ينفذ على العبد في احد وغيره من العقوبات كما تنوير وضرب
 وكذا ذلك لانه اطلاق العبد ووضوحه وبالمولى لا ينفذ على المولى في بؤته كما لا ينفذ على قرار العبد بغير
 اجتماعهما ان قرار ترتب انما لعدم وجود الحق في الواقع وان كان له ذلك واما في الموضع
 بغير المال الاجنبية كما لو ادعى عليه طلاق زوجة مثلا فالحق للعبد ان يزوج من اياهم حقيقة في جواز
 ايقاع الطلاق وعدم استحقاق المولى على ذلك لان الطلاق ينفذ بالطلاق ثم ان في حصة المولى
 العبد بالقرار لا ينفذ في حق قراره بعد زوال الرقية دون جواز المولى في التمسك به او اطلاقه
 وانما في بعض المصنفين كما في بعض الرقبة بان شرط وقوع الطلاق عدم الرقية ومع نقضه يقع لغيره
 فلا وجه لكونه زائفا لما لا يحصل الحرية فكذا في الموضع الثاني لان الرقية لا ينفذ على العبد بل على المولى
 المولى والمنع في الموضع الثاني فالوجه المستحق في الموضع الثاني لان الرقية لا ينفذ على العبد بل على المولى
 فلهذا ينفذ في نفسه فادوم باقية لجهة المانية فالحق في ظهور امر ان قراره في نفسه صحيح وانما ينفذ في غيره
 اثره لغيره ترتب نقصه في نفسه فالحق في ذلك فان ذلك لا ينفذ في غيره لظهور امر ان قرار العبد ليس له
 اطلاق في غيره فالحق في نفسه لولا ان ترتب عليه تركه بقرار المولى المولى عليه والى المولى ان ينفذ قراره
 المولى لظهور امر ان قرار العبد وحكمه ينفذ على المولى لظهور امر ان قرار العبد المولى عليه والى المولى ان ينفذ قراره
 الا في الموضع الثاني فالحق في المولى في الموضع الثاني لان قرار العبد المولى عليه والى المولى ان ينفذ قراره
 لوجه قوله لا ينفذ قراره اثره لانه ليس له اطلاق في غيره لظهور امر ان قراره المولى عليه والى المولى ان ينفذ قراره
 فترتب شفعان في رتبة لغيره لانه لا ينفذ في غيره لظهور امر ان قراره المولى عليه والى المولى ان ينفذ قراره
 وزوال قيد الرقية ثم ان في الموضع الثاني لان قرار العبد المولى عليه والى المولى ان ينفذ قراره
 المقام وكذا في الموضع الثاني لان قرار العبد المولى عليه والى المولى ان ينفذ قراره
 الاول انه لا ينفذ على المولى في الموضع الثاني لان قرار العبد المولى عليه والى المولى ان ينفذ قراره
 الا في الموضع الثاني لان قرار العبد المولى عليه والى المولى ان ينفذ قراره

في الموضع الثاني
 في الموضع الثاني
 في الموضع الثاني

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

10

و قد علم هذا لعل
الرجل الذي لا يفسد
العلم من العلم
الذي لا يفسد
العلم من العلم
الذي لا يفسد
العلم من العلم

ادوات و الحوائج

[illegible][illegible]

من سلف

[illegible]

[illegible]

البرائة اذ لا يتحقق ولم يكلف على عدم استحقاق الولد كعقاب الوالد فانه كيف يحق استحقاقه لان من كلف
المرء على عدم عتق ابويه بعد لقائه وتحت مرجح الاتفاق بين يمين الوالد والولد فيا لو فرض ان المرء
ادعاه عدم استحقاق الولد لكفائه ليس من ذلك وجه لحلفه في ذلك لم ينفع بين الولد فان ثبوت
لديه نعم من استحقاقه لا كعقاب بين الوالد فانه لا يحرم فيه شرفه في ذلك فلو كان صوابه انه لان
مستحق له عقوبة لم يحرم عدم استحقاقه ولا يلزم بين ذلك ثم قلنا في ذلك نظر واقوله والبرائة
نظرا وانما فان من غير قيام الوارث مقام المهرث ليس ثبوت الاستحقاق انما هو للورث كما هو ثابت
للورث وحده حلفه ايضا انه لان مستحق له فكأن المهرث نفسه هو كالحلف فيغير عرفه فثابت له عند
مستحق له ولا فرق في الحكم منه وبين المهرث عند بعد ذلك انه قد ولو اقر المهرث عليه بعد موت الوالد واثبت
وحد كان للولد الحلف بعد ثبوتها كما كان كلف الوالد وكفائه ان لم يثبت ادعاء عليه البرائة اذ لا يتحقق
بعد قراره وهذا الحلف ليس لما قام فيه مقام الوالد ولا يذره له غير دعواه قوله ولا يحلف من لا يثبت
ما يحلف عليه يقينا والظاهر من المعنى به ان المراد به عدم جواز حلف الوارث بما يحكمه مكنى بالخط
والدعوى او بالبرائة به لا في واحد وغير ذلك من كتاب الفقيه التي لم يجمع في الموضع وليس على اعتبار
والدعوى عليه خلافه كما عرفت لغير الامة من جوار الحلف على ما قام به في الوجود فذن نقص جوار الالحاق
منه لغير الموضع عتبه انجزم بالمعنى عليه في جوار الحلف انه فيلزم الالزام القطع على اعتباره لظهور
اليه الحقيقة لذلك في خلاف في الرافض من ما كان جاعلا بضررنا فمنا لا لا يفرض السببية
منها الرافض الا ما عرفت في غيرهم في الرافض من ما كان جاعلا بضررنا فمنا لا لا يفرض السببية

[illegible]

1871

[illegible]

وحيثما كان
في قوله ان لا يظلم

العدل وحيثما هم دون نصيبهم من المال كذا اذا كانت لهما كلون فخر حصة الاموال
على سائر الوصفين وحيثما من ان على الوصف كما تقدم انصف وقيد ان يجوز ان يقرر
الموت بوقفة ما اصابه من المرات واما بقية الوصف في الوصف في سائر الوصف في غير الوصف
الما بين الوصف لعدم المنفعة وحيثما في الوصف كما في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
ان يقرر الوصف في الوصف ما اذا كان سائر في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
والا في الوصف ان يقرر الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
فمن الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
حيثما في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
الما بين الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
وحيثما في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
الموت في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
وحيثما في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
لم يصفوا كما يصفوا وحيثما في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
على ان الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
فقط طبقه وان حيزناه جبال الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
العدل

العدل وحيثما هم دون نصيبهم من المال كذا اذا كانت لهما كلون فخر حصة الاموال
على سائر الوصفين وحيثما من ان على الوصف كما تقدم انصف وقيد ان يجوز ان يقرر
الموت بوقفة ما اصابه من المرات واما بقية الوصف في الوصف في سائر الوصف في غير الوصف
الما بين الوصف لعدم المنفعة وحيثما في الوصف كما في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
ان يقرر الوصف في الوصف ما اذا كان سائر في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
والا في الوصف ان يقرر الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
فمن الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
حيثما في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
الما بين الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
وحيثما في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
الموت في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
وحيثما في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
لم يصفوا كما يصفوا وحيثما في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
على ان الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
فقط طبقه وان حيزناه جبال الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف في الوصف
العدل

مقدم

و انکاره الی

الحمد لله الذي هدانا لهذا

18

مختار بکرم برت

56

مَعْنَى

مجلس عمومی
مجلس شورای ملی
مجلس شورای معتمد
مجلس شورای معتمد

تست با بیان مضاف حقوق تقدیر و حقوق انفس که در مثنوی اهل هر کس در حق و لا یخیر ما فیہ
الجمیع فی ذلک مکرر لا محذور الله سبحانه قوله خاصة لتدل علی فصلین الاول فی کتاب تاق الاضاف
بما حکم الحاکم اما کتاب الادعوا و التمهاده اما الکتابه فی الدعوی بهما امکان التنبه اما القول
سائمه فی ان یقول لا یمکن حکت بکذا الا و الاذنت او اصبحت فی القضاء به و ترد فی التبع و نفق
الله لا یقبل یقع العلم فی هذه المحلله کما مر فی مرزبانها و انما و انکم حکم الله الی کم الا فی کتابه
و انکم فی عدم البعده بها فیما کان من حقوق التبعیه لیهام لا یصلح الظاهر علی الحق فی مرزبان صلا بنها
فی انصاف و لزوم درینا بسم الله و عدم برینا بالا قرار و فی محله و کما یظهر بان لهما از حد
و اما فی حقوق انفس نظیر عدم التمسک بها البینه و علی نفس البصاح غیر کمران و عدم التمسک و غیرا و کما
مرزبان و غیر محرم و موقوفه با امکان التنبه و عدم التمسک بالحققه و عدم التمسک علی اعتبار الله
متصفا لا یرد بر کونه و طبعه فی مرزبان غیر جموع غیر مرزبان علی عدم الله کان لا یخیر کتابه تاق الا
نفس حر و لیت برآیه ان جاز و البینات مع کما یضعف بالبرء الطیبه و قول الله ان الله
و لا یرد لهما فلیکن التمسک لیه غیر التمسک حذفا علی غیر الکفا فارجح ان الله بها
الک کتابه فی حقوق انفس و من حقوق الله سبحانه و علی نفس الله سبحانه و علی غیره فی مرزبان
و لیس کتابه تاقه الله سبحانه و علی غیره فی مرزبان و لیس کتابه تاقه الله سبحانه و علی غیره فی مرزبان
الک کتابه تاقه الله سبحانه و علی غیره فی مرزبان و لیس کتابه تاقه الله سبحانه و علی غیره فی مرزبان
الک کتابه تاقه الله سبحانه و علی غیره فی مرزبان و لیس کتابه تاقه الله سبحانه و علی غیره فی مرزبان
الک کتابه تاقه الله سبحانه و علی غیره فی مرزبان و لیس کتابه تاقه الله سبحانه و علی غیره فی مرزبان

مؤمن بالله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

[illegible]

مفتی محمد رفیع الرحمن

تصنيف

[illegible]

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الحجرات: ١٢٤
والصالحين

التبرع بالقول في الفضل المرد مع التبرع لعدم جواز التبرع كتاب قاض لا قاض هذا أمره في
 أن لا يرد من المثل ليس كما نحن فيه وجوابه من رواية القاض في المثل طاعة من يرد من قوله
 في المثلية وفيه ما لا يخفى من العدم أنه غير ما أسكنه فهو غير مستطاع لم يأنها له سبها
 أو ما قيل بوجوبه قال لا يرد من كتاب فربما أنه كتاب صلا ولو سئل به ما كان نصا صلا في كتاب
 القاض وهو المرد في قوله في ذيل ما كان بالكتاب صرحوا في صدره أنه من قوله في ذيل ما كان بالكتاب
 جواز التبرع بالشيء على ما حكم به في قوله في الكتاب فانه لم يرد من قوله في ذيل ما كان بالكتاب
 كونه كتابا غير عذرا أو ما علمنا من رواية ابن أبي عمير أن الحكم وان كنه القاض في كتابه في قوله
 سابقه جواز التبرع بالكتاب على ما ليس عليه فربما أنه كتاب بطل بعد ذلك في الموانع غير ما يعلم
 ما كان عليه في رواية الحقيقة وحده كما جاز قوله في رواية جازع عن التبرع بالكتاب بطله ولو سئل
 بالشيء في قوله في رواية لم يرد من قوله في الموانع كما أنزلت في ذلك القاض في رواية
 عدم إرادته الحقيقة في قوله في رواية المسالك في قوله في المثل أنه اجاب عن ضعفه في
 بيان رواية من التبرع بالشيء في قوله في رواية جازع عن التبرع بالكتاب بطله في قوله في
 غير رواية لم يرد من قوله في رواية جازع عن التبرع بالكتاب بطله في قوله في رواية جازع
 ثم في جوابه أن هذا ليس حكما وإنما هو قرار الحكم في حاله وهو من الغاظة وعلى تقدير تسليمه
 بالشيء في قوله في رواية جازع عن التبرع بالكتاب بطله في قوله في رواية جازع عن التبرع
 القاض في قوله في رواية جازع عن التبرع بالكتاب بطله في قوله في رواية جازع عن التبرع
 قلت فيما حضرت في المثل في قوله في رواية جازع عن التبرع بالكتاب بطله في قوله في رواية جازع

سید محمد باقر
محقق الحقیقه
محقق الحقیقه
الایام

انكم تعلمون ان الرتبة بالعلم الاول من حيث كونه حكمة حكمكم كبح المطاعة ولا يجوز لغيره ان يملكه من دفع حقها
 من وجه حق من رتبة لا يخلو العلم وجانبه بالقدرة ايضا فقدر الله ان من المراتب هذه حقيقة
 في الله تعالى من باب الادب والودف وفضل ان يادركه من رتبة الله تعالى من رتبة الانفال ان ذلك
 ليخرج الامانة او ان لا يخرج لا كغير ان المعرفة والاسماع الهلالية ولا سماع انتم انكم من الحكماء قد رتب
 فضايلهم من رتبة الايمان في حكمه وانما حكمه الرتبة وتغيرها الا انما اياها حصة انكم وليس لكم حصة
 باسماكم واماها وحضرتها وليست باسماكم فقيه خلاف ولهم ترويه وجه العدل اوله في ذلك نسبة
 الى الحق والحق انكم مستند على بانه كما كان حكمكم ما كان حصاره به ماضيا كنتم لغيره حقنا الى
 من وجه الحق لغيره وجه واللادة فائدة لان غاية الكفر ساعدا انكم الا اعتبار بوضع في الجلس وغيره من
 الدعوى من رتبة العلم في غير رتبة العلم وان لا تادى لها لغيره انما التسوية في الله تعالى انتم
 هذه الصلوات في القول بالعدل في غير رتبة العلم وجه انتم في رتبة العلم في غير رتبة العلم في
 الخلف ولم يميز من رتبة العلم في غير رتبة العلم وجه انتم في رتبة العلم في غير رتبة العلم في
 لغيره من رتبة العلم في غير رتبة العلم وجه انتم في رتبة العلم في غير رتبة العلم في
 الماضف في الحكم وانتم من رتبة العلم في غير رتبة العلم وجه انتم في رتبة العلم في غير رتبة العلم في
 من رتبة العلم في غير رتبة العلم وجه انتم في رتبة العلم في غير رتبة العلم في

الملك بن عبد العزيز
الملك بن عبد العزيز

الاول انما هذا المهر الحكم وقد نصت له مرادهم من نحو العبادات الاول ان الحكم لهذا الحكم انما حكم الاول
 شرط بقاء الاول على وصف العادة لا لطبقان حكم الاول بتعدد النقص على وجه نحو العذر كما كانت قبل الحكم
 الثاني على وجه بان المهر عدم نفوذ الحكم بالانفصال مع عدمها الاول على وصف العادة لم يكن نقص
 ان به ليدخله قبل الحكم فكون عود النقص بالانفصال في حكم بالانفصال بخلاف الموت فلو لو الحكم بالانفصال وعدمه
 لا جعل المهر كذا في خصوص حكمه وانما كل الزوجين نظر اما الاول فان لا تطبق الاول انه لم
 على المهر كذا في علة ما هو في ذلك انما هو حكمه ليدخل في خصوص النقص بالانفصال العادة في جواز المهر
 كذا وانما اذا كان فيه في حكم قبل المهر في ذلك مانع من المهر كذا في خصوص حكم العادة وانما في جواز المهر كذا في
 من ان يحضر ذلك لطبقان واقع في المهر نصا وانما المهر الاول ان يترك الحكم وهو معلوم بطريق وانما بان
 في ان يحضر المكان وعمره ان خلاف ظاهر العادة الواقعة منهم في هذا الحكم لا يستند في الحكم
 من فتح الحكم في نفسه وجواز انفاذ الحكم كذا في نفسه مع ان المهر تازمها ان لا يكون صحيحا في نفسه
 من جواز انفاذ النقص في المهر في المهر في جواز انفاذ الحكم في المهر في جواز انفاذ الحكم في المهر في جواز
 في جواز انفاذ الحكم في المهر في جواز انفاذ الحكم في المهر في جواز انفاذ الحكم في المهر في جواز
 حكم نقص حكم المهر في المهر في جواز انفاذ الحكم في المهر في جواز انفاذ الحكم في المهر في جواز
 قبل المهر في جواز انفاذ الحكم في المهر في جواز انفاذ الحكم في المهر في جواز انفاذ الحكم في المهر في جواز
 من عود المهر كذا كانت قبل الحكم كذا في جواز انفاذ الحكم في المهر في جواز انفاذ الحكم في المهر في جواز
 انما جواز النقص في المهر في جواز انفاذ الحكم في المهر في جواز انفاذ الحكم في المهر في جواز

او كان ولم يكن في نفسه ايمان او كان ولم يكن في نفسه ايمان او كان ولم يكن في نفسه ايمان
 كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 هذا فان كان على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 اجمع في حق من عدم فقد تبرع في انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 منهم باجوبة مبنية على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 على كل واحد منهم اما المساواة او البقاء في حق من عدم فقد تبرع في انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 انفسهم بناء على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 واما انفسهم في حق من عدم فقد تبرع في انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 واحد لا فرق في حق من عدم فقد تبرع في انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 الا بغير انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 فقد تبرع في حق من عدم فقد تبرع في انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 ثم انفسهم في حق من عدم فقد تبرع في انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 قد عقد على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 السؤال من انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 لا يكون الا بالحق في انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 واحد منهم بغير انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 على كل واحد منهم بالحق في انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 انفسهم

١٠٠

وانفسهم كما علمت انفسهم بانفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 الا انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 انفسهم اياه سابقا او لاحقا وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 اجمارا او استثناء او استيفاء وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 وانفسهم انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 الاستيفاء اياه وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 حجة الدجاجة او استيفاء او استثناء وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 ما ذكره انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 اقررت انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 فخرج كما استوفى انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 واحدة وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 او استثناء او استيفاء وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 ولكن انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 كان لا اجرة له وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم
 انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم وكون كانت اجرة على انفسهم

لا يجوز

مائة فانه لا يكون لها ما فيه من المصلحة من غير وجه صحيح قلت وكذا ان قيل بان بعض الحكماء
 بان بعض الحكماء بان المصلحة كل ما يرفع من المصلحة فيكون له ما كان في نفسه على الوجه
 المذكور لا انما قد غرض لا يحصل به ومنها في المصلحة ان يكون في وقت اخذها في غير هذا الوجه كما هو
 من انما قد قصد من اخذها المصلحة في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 مخوفا من وجه آخر كما ان المصلحة في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 فرض من حصول الفرض الصحيح في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 عن غير وجه صحيح في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 اخرج من غير وجه صحيح في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 ان كان في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 عندنا كما ان المصلحة في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 لعدم المصلحة في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 انما في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 وانما في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 كل واحد من الطرفين موضع ضيق لا يفي به في المصلحة في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 ان بعض الحكماء في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 الشهيرة في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه

مبين

فانه لا يكون لها ما فيه من المصلحة من غير وجه صحيح قلت وكذا ان قيل بان بعض الحكماء

مائة فانه لا يكون لها ما فيه من المصلحة من غير وجه صحيح قلت وكذا ان قيل بان بعض الحكماء
 بان بعض الحكماء بان المصلحة كل ما يرفع من المصلحة فيكون له ما كان في نفسه على الوجه
 المذكور لا انما قد غرض لا يحصل به ومنها في المصلحة ان يكون في وقت اخذها في غير هذا الوجه كما هو
 من انما قد قصد من اخذها المصلحة في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 مخوفا من وجه آخر كما ان المصلحة في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 فرض من حصول الفرض الصحيح في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 عن غير وجه صحيح في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 اخرج من غير وجه صحيح في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 ان كان في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 عندنا كما ان المصلحة في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 لعدم المصلحة في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 انما في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 وانما في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 كل واحد من الطرفين موضع ضيق لا يفي به في المصلحة في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 ان بعض الحكماء في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه
 الشهيرة في وقت اخذها في غير هذا الوجه في وقت اخذها في غير هذا الوجه

فصل فی بیان

مُنْتَهَى

ولو لم يكن التوبة في العدة لكانت عهدة من بين عهود اعداء الله لا من بين عهود اعداء الله في التوبة في العدة في الدنيا جابر
عند مكان التوبة في الدنيا وجهاً في نظر الله والعدل ليقية والله لا يخالط العفو وقفاً في العفو
مصلحة في الله في العدة في الدنيا وجهاً في نظر الله والعدل ليقية والله لا يخالط العفو وقفاً في العفو
يقية عهدة في الله في العدة في الدنيا وجهاً في نظر الله والعدل ليقية والله لا يخالط العفو وقفاً في العفو
الفيض في جابر في الدنيا وجهاً في نظر الله والعدل ليقية والله لا يخالط العفو وقفاً في العفو
في الدنيا وجهاً في نظر الله والعدل ليقية والله لا يخالط العفو وقفاً في العفو
كالعبد في العدة في الدنيا وجهاً في نظر الله والعدل ليقية والله لا يخالط العفو وقفاً في العفو
اولاً في الدنيا وجهاً في نظر الله والعدل ليقية والله لا يخالط العفو وقفاً في العفو
عدم اعتبار جابر في العدة في الدنيا وجهاً في نظر الله والعدل ليقية والله لا يخالط العفو وقفاً في العفو
في جابر في العدة في الدنيا وجهاً في نظر الله والعدل ليقية والله لا يخالط العفو وقفاً في العفو
يقية عهدة في الله في العدة في الدنيا وجهاً في نظر الله والعدل ليقية والله لا يخالط العفو وقفاً في العفو
مروءة في الدنيا وجهاً في نظر الله والعدل ليقية والله لا يخالط العفو وقفاً في العفو
الحالات في الدنيا وجهاً في نظر الله والعدل ليقية والله لا يخالط العفو وقفاً في العفو
وعدم حصول العدة في الدنيا وجهاً في نظر الله والعدل ليقية والله لا يخالط العفو وقفاً في العفو
مؤددة في الدنيا وجهاً في نظر الله والعدل ليقية والله لا يخالط العفو وقفاً في العفو
والعبد في الدنيا وجهاً في نظر الله والعدل ليقية والله لا يخالط العفو وقفاً في العفو
والعبد في الدنيا وجهاً في نظر الله والعدل ليقية والله لا يخالط العفو وقفاً في العفو

[illegible][illegible]

از طبعه است
فان تعذرت و
لعمري انما تعذر
وقت العذر و
لعمري انما

في عبارة لم يفرق بينه وبين غيره من القدر مع بقائه زرعاً في الحقيقة لا خلاف في الحقيقة لا خلاف
 حيث الموضع لعدم معرفته بقوله يستدل به فيكون نزاعاً في حكمه كما لا يخفى من ذلك على غير ما
 ارجح لم يستدل به الا بوجهين احدهما ان القدر في الحقيقة لا خلاف في الحقيقة لا خلاف في الحقيقة لا خلاف
 وذلك ان يسمي قسمة ثلثه منهم او بان يقع في الأرض فيقسمونه كما يقتضون القلة او يكون
 بغير قسمة بالتقدير فلا نزاع في ان الموضع الذي لا خلاف في الحقيقة لا خلاف في الحقيقة لا خلاف
 فان كان لم يظهر في الأرض ولم يميز الا خارج لم يقع قسمة بل خلاف كما لا يخفى من جهة الله في
 التقدير ان كان القسمة في الأرض سبباً في حكمه على الشئ ايها لا يقع في الأرض على خلاف فان كان
 منها أرض فيها زرع فغيره لا يسمي قسمة فاما ان يظهر قسمة الأرض او الزرع او قسمتها معاً فان طلب قسمة
 الأرض دون غيرها جازاً لا خلاف عليها على أرضه كان الزرع حياً او قسماً او سبباً قد استدل
 الزرع في الأرض كالقسط في الدار لا يسمي القسمة فالزراع مثلاً وانما ان طلب قسمة الزرع وحده لم يجر
 القسمة لا على عليه لان التقدير الزرع بالهوام لا يمين وانما ان طلب قسمة مع زرعها لم يجر الزرع
 من ثلثه احوال اما ان يكون بغيره او حياً مستراً او قسماً فان كان حياً فهو انما يسمي القسمة لان
 ان قسما القسمة او زرع حتى لا يسمي قسمة مجهول او معدوم فلا يقع وان قسما يسلم لم يجر لم يجر وان كان
 الزرع قد استدل بغيره فانه حكم في كماله كان بذراً او قد ذكرناه وان كان قسماً جازياً
 المستع عليها لان التقدير فيها كالسج في الأرض وان كان فيها سج قسمة فبها كذلك وانما لم يجر ذلك

في التقدير

انما ذكره في عدم الجارية في قسمة الزرع وحده لعدم إمكان التقدير المتبعة القسمة في التقدير في
 وانما ذكره في قسمة الزرع مع الأرض في الظاهر ان ذلك من البذر حاله في الأرض او في غيرها فانما حكم
 كالحق في الحق لعدم الجارية في قسمة الزرع مع الأرض في الظاهر ان ذلك من البذر حاله في الأرض او في غيرها فانما حكم
 فانه في الحق من قسمة الزرع مع الأرض في الظاهر ان ذلك من البذر حاله في الأرض او في غيرها فانما حكم
 لا يميز بينه وبين غيره من القدر مع بقائه زرعاً في الحقيقة لا خلاف في الحقيقة لا خلاف في الحقيقة لا خلاف
 كما لا يخفى من ذلك على غير ما ارجح لم يستدل به الا بوجهين احدهما ان القدر في الحقيقة لا خلاف في الحقيقة لا خلاف
 وذلك ان يسمي قسمة ثلثه منهم او بان يقع في الأرض فيقسمونه كما يقتضون القلة او يكون
 بغير قسمة بالتقدير فلا نزاع في ان الموضع الذي لا خلاف في الحقيقة لا خلاف في الحقيقة لا خلاف
 فان كان لم يظهر في الأرض ولم يميز الا خارج لم يقع قسمة بل خلاف كما لا يخفى من جهة الله في
 التقدير ان كان القسمة في الأرض سبباً في حكمه على الشئ ايها لا يقع في الأرض على خلاف فان كان
 منها أرض فيها زرع فغيره لا يسمي قسمة فاما ان يظهر قسمة الأرض او الزرع او قسمتها معاً فان طلب قسمة
 الأرض دون غيرها جازاً لا خلاف عليها على أرضه كان الزرع حياً او قسماً او سبباً قد استدل
 الزرع في الأرض كالقسط في الدار لا يسمي القسمة فالزراع مثلاً وانما ان طلب قسمة الزرع وحده لم يجر
 القسمة لا على عليه لان التقدير الزرع بالهوام لا يمين وانما ان طلب قسمة مع زرعها لم يجر الزرع
 من ثلثه احوال اما ان يكون بغيره او حياً مستراً او قسماً فان كان حياً فهو انما يسمي القسمة لان
 ان قسما القسمة او زرع حتى لا يسمي قسمة مجهول او معدوم فلا يقع وان قسما يسلم لم يجر لم يجر وان كان
 الزرع قد استدل بغيره فانه حكم في كماله كان بذراً او قد ذكرناه وان كان قسماً جازياً
 المستع عليها لان التقدير فيها كالسج في الأرض وان كان فيها سج قسمة فبها كذلك وانما لم يجر ذلك

في التقدير

عدم جوارها مع مكانة كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 الجبر على ذلك مع عدم تقصير تقدمه في جوارها مع كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 ذات الجبر في كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 فطلب احداهما في كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 مع ان كان يتغير في كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 على قسمة الاول كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 قسمة الاول في كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 فيها وفي كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 قسمة التغير في كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 احداهما في كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 جوب احداهما في كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 مساهمة في كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 الجوب في كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 الطوف او انباء او جوار كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 عليها اذا لم يتغير في كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان

المسألة

والمسألة الثالثة لو كان منها قرحان متعده وطلب احدتها بعض
 الجبر المنع وطلب قسمة كل واحد بانفراد جوارها وكذا لو كان منها جوب محظوظ وقسم
 القرح الواحد وان خلت جوارها قطع كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 الدكاكين الجوار في بعض قسمة اجعل لهما الاك متعده تقصير كل واحد منها
 بالكلية على انفراد في كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 فضا على انفراد كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 والدكاكين المتعده سواء كانت ام لا وجوب كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 جوب بعضها في كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 في كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 الرجاء او باستيفاء كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 الجوب في كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 قسمة الجوب في كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 والفرق على حقيقة جوب كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 الجوب في كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 في كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان
 تقصير اطلاق اول كلامه الجوب وان لم يمتحوا في كذا من غير ان يكون له في ذلك زمان من غير ان يكون له في ذلك زمان

في عدم الجوار
 في لا وقت الجوار

103

[illegible]

Handwritten signature: *W. H. H.*

[illegible]

Handwritten signature: *Wm. H. Smith*

عبدالله بن محمد بن عبد الله
بن عبد الله بن عبد الله

في الطباعة
في دار المطبعة
في دار المطبعة

في سنة ١٢٨٥

[illegible]

في سطر الدوي

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

3A.

[illegible]

[illegible]

المزمع ان لا يملكه مع تقديره له عليه ولو بهته ونحوه اذا خاف من الاعتراف الواقع
 بعض ما ذكره في ذلك خالفه في غير ذلك قوله مسلمان الا ان من ادعى الا بالحد
 عليه قضيه ومن بانه ان يكون ليس من جماعه فيشكون هل هو كم فيقول لا يقول
 منهم حولي فانه يقتضي من ادعاه اذا كان له عليه لا عليه فادعاه ان له ما مضى
 له في ذلك فادعاه عدمه فادعاه ان له عليه لا عليه فادعاه ان له ما مضى
 باذن من دون عتبه وبين ذلك من ادعاه ان له عليه لا عليه فادعاه ان له ما مضى
 ولا يلزم له ولا لا خلافه فان كان له انما تترك ما تتركه من ادعاه ان له عليه لا عليه فادعاه ان له ما مضى
 من قول المسامحه في ذلك من ادعاه ان له عليه لا عليه فادعاه ان له ما مضى
 هذا ان ليس من جماعه ولا من ادعاه ان له عليه لا عليه فادعاه ان له ما مضى
 وهو كمن في الفقه من فسد نعمه لغيره فادعاه ان له عليه لا عليه فادعاه ان له ما مضى
 ان له ادعاه وقد كثر الدعي على ان له ادعاه ان له عليه لا عليه فادعاه ان له ما مضى
 والابا ما جاز اليه من نحوه فادعاه ان له عليه لا عليه فادعاه ان له ما مضى
 وكانت يدعيه كمن فسد نعمه لغيره فادعاه ان له عليه لا عليه فادعاه ان له ما مضى
 افعله الا باليه لغيره على ما قرره في كتاب اللقب فادعاه ان له عليه لا عليه فادعاه ان له ما مضى
 على الوصف واليه ومن ذلك ان له ادعاه ان له عليه لا عليه فادعاه ان له ما مضى
 له عليه من غير ادعاه ان له عليه لا عليه فادعاه ان له ما مضى

میں نے اس کتاب کو لکھنے میں
بہت سی محنت لائی ہے

في كتابه الذي
الذي
والذي

[illegible]

كتاب الصلاة
في الإسلام
من
كتاب الصلاة
في الإسلام

[illegible]

وانه قد ثبت عدم خروج عنها فكون كدور ماله به عليه كلف زلفه لا يخرج عن كلفه ولا يرد له ذلك
 ما ذكره في حكمه لفظه وعرفا من عدم خروج عن كلفه بل في البنية والرسالة لم يخرج عن كلفه بل في البنية
 وقد اوردنا ان كذا في مخرج ماله به عليه كلفه بل في البنية والرسالة لم يخرج عن كلفه بل في البنية
 قوله المسئلة الثانية يتحقق المتعارض في الشهادة مع تحقق النقاد فكل الشاهدان بحق
 لزيد وشهد بقران ان ذلك الحق بعينه لم يرد او لشهدا ببيع ثوبا مخصوصا لزيد وعنده وليشهد
 اخوان ببيع بعينه لخالدة في ذلك الوقت وهذا المكنى الذي من الشهادة بين وقتي فان تحقق
 المتعارض فاما ان يكون الدين في يد واحد او يد اثنين في الادلة التي فيها نصين لان
 يد كل واحد على النصف وقد قام الاخرى في حقها يد غيره علم ان المتعارضين لبيان
 فان خرجت من بين يدها ما يوافق كما اذا شهدت اربعة شهود ببيع ثوب واحد فكل واحد
 في شهادته لم يرد عن كلفه بل في البنية والرسالة لم يخرج عن كلفه بل في البنية
 مع ان كل واحد من الشهود قد شهد ببيع ثوب واحد في ذلك الوقت فان كان كل واحد قد
 شهد ببيع ثوب واحد في ذلك الوقت فان كان كل واحد قد شهد ببيع ثوب واحد في ذلك الوقت
 المصنف بل اربع باضافه حصة من كلفه لزيد عليها اما الاصل وهو ان كان كل واحد قد شهد
 عليها في ذلك المصنف فكل واحد من الشهود قد شهد ببيع ثوب واحد في ذلك الوقت
 وفي كلفه كل واحد من الشهود قد شهد ببيع ثوب واحد في ذلك الوقت فان كان كل واحد قد
 في يد غيره فاما ان يكون الدين في يد واحد او يد اثنين في الادلة التي فيها نصين لان

البنية
 في كلفه

البنية
 في كلفه

وانه قد ثبت عدم خروج عنها فكون كدور ماله به عليه كلف زلفه لا يخرج عن كلفه ولا يرد له ذلك
 ما ذكره في حكمه لفظه وعرفا من عدم خروج عن كلفه بل في البنية والرسالة لم يخرج عن كلفه بل في البنية
 وقد اوردنا ان كذا في مخرج ماله به عليه كلفه بل في البنية والرسالة لم يخرج عن كلفه بل في البنية
 قوله المسئلة الثانية يتحقق المتعارض في الشهادة مع تحقق النقاد فكل الشاهدان بحق
 لزيد وشهد بقران ان ذلك الحق بعينه لم يرد او لشهدا ببيع ثوبا مخصوصا لزيد وعنده وليشهد
 اخوان ببيع بعينه لخالدة في ذلك الوقت وهذا المكنى الذي من الشهادة بين وقتي فان تحقق
 المتعارض فاما ان يكون الدين في يد واحد او يد اثنين في الادلة التي فيها نصين لان
 يد كل واحد على النصف وقد قام الاخرى في حقها يد غيره علم ان المتعارضين لبيان
 فان خرجت من بين يدها ما يوافق كما اذا شهدت اربعة شهود ببيع ثوب واحد فكل واحد
 في شهادته لم يرد عن كلفه بل في البنية والرسالة لم يخرج عن كلفه بل في البنية
 مع ان كل واحد من الشهود قد شهد ببيع ثوب واحد في ذلك الوقت فان كان كل واحد قد
 شهد ببيع ثوب واحد في ذلك الوقت فان كان كل واحد قد شهد ببيع ثوب واحد في ذلك الوقت
 المصنف بل اربع باضافه حصة من كلفه لزيد عليها اما الاصل وهو ان كان كل واحد قد شهد
 عليها في ذلك المصنف فكل واحد من الشهود قد شهد ببيع ثوب واحد في ذلك الوقت
 وفي كلفه كل واحد من الشهود قد شهد ببيع ثوب واحد في ذلك الوقت فان كان كل واحد قد
 في يد غيره فاما ان يكون الدين في يد واحد او يد اثنين في الادلة التي فيها نصين لان

البنية

از این کتاب
در تاریخ اسلام

انما خرج كلامه بحرف الخارج لا بحرف الداخل ومنه علم ان كل حرف من هذه الحروف هو حرف خارج
والله اعلم بالصواب فان الحق مع الصادقين والحمد لله رب العالمين

عليه السلام

و من بعد هذا
خاتمة العلم كبر الترتيب
ولا الترتيب له
موضع في العلم فقلنا انه
الله في العلم

على غير هذا سداً جملته من التوقيع منهم فانيتم قرع فقيدها من اولها القضاء وكذا في جميع
 ان في اولها التي كان اولها القضاء وفي جميع ثاثة ان عقاباً آتاه قرع كحرف في التوقيع فثاثة
 الله بها لولا ان تجوزا في مذودهم لم يعجزوا لم يابوا واثاثة لولا الله لم يجر ذلك فحرف في التوقيع
 على المستعظم في خبر البصر من ان على علمهم اذا آتاه جملته كحرف في التوقيع على علمهم سداً وكذا
 سداً في قرع منهم فانيتم البصر من ان في قول الله رب السموات السبع ايم ان في قوله فانه اليه
 ثم كحرف في التوقيع البصر من ان حلف في ثاثة سداً على علمهم ان حلف في ثاثة سداً على علمهم
 في اداة قرع كحرف في ثاثة سداً على مذودهم واثاثة كحرف في ثاثة سداً على قرع فانيتم
 سبعين فانيتم البصر من ان في ثاثة سداً على علمهم رب السموات السبع واثاثة كحرف في ثاثة سداً
 الحرف في ثاثة سداً على علمهم رب السموات السبع واثاثة كحرف في ثاثة سداً على علمهم رب السموات السبع
 فخرج لهم على ما فخر بها في اداة التوقيع في ثاثة سداً على علمهم رب السموات السبع واثاثة كحرف في ثاثة سداً
 المذودهم في ثاثة سداً على علمهم رب السموات السبع واثاثة كحرف في ثاثة سداً على علمهم رب السموات السبع
 اثاثة كحرف في ثاثة سداً على علمهم رب السموات السبع واثاثة كحرف في ثاثة سداً على علمهم رب السموات السبع
 على ان الله كحرف في ثاثة سداً على علمهم رب السموات السبع واثاثة كحرف في ثاثة سداً على علمهم رب السموات السبع
 واثاثة كحرف في ثاثة سداً على علمهم رب السموات السبع واثاثة كحرف في ثاثة سداً على علمهم رب السموات السبع
 بها في غير هذه الالهة المذودهم كحرف في ثاثة سداً على علمهم رب السموات السبع واثاثة كحرف في ثاثة سداً
 لعدم صدق اثاثة منها واثاثة كحرف في ثاثة سداً على علمهم رب السموات السبع واثاثة كحرف في ثاثة سداً
 البصر من ان الله كحرف في ثاثة سداً على علمهم رب السموات السبع واثاثة كحرف في ثاثة سداً على علمهم رب السموات السبع

فما بالمرء على الله
الرحمة باقية ولا كفاية
لما جاء من الموعظ

[illegible]

ان كانا نقتضيان ذلك ومنع الله من ان يكون له ان يغير نفسه فلهذا
 عند سماع بيته لفتاها لتجديد وقته ان يستطاع من ان يغير نفسه فلهذا
 حصر كغيرها بتجديد وقتها **جواب** ايها ان كان المولى لم يزل في العبد الزمان لولا ان
 الله عز وجل ياتي به في وقتها فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 ويخرج عن نظرنا ما ان الله عز وجل ياتي به في وقتها فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 من الاجرة وان كان المولى لم يزل في العبد الزمان لولا ان الله عز وجل ياتي به في وقتها فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 ارادته به في الاجرة وادعوا كل ما بقا في القدر بسبب الله سبحانه وتعالى في الاجرة فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 وعنه الجهر كما عرفتم ان الله عز وجل ياتي به في وقتها فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 له بالكلية في كل وقت فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 بزواله انما هو ان الله عز وجل ياتي به في وقتها فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 بالحق والظاهر على القدرين دعواه وادعاه في الاجرة فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 او اخر فادعوا في الاجرة فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 فان كان الله عز وجل ياتي به في وقتها فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 في الوقت يستقيم لوقت الاحتراق من غير طرد من رضى ليس المطالبة بكيفية الحكم في الاجرة
 اليه استرد وقتها في الاجرة فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 فلم يزل في الاجرة فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت

في الاجرة فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 دعواه لاجرة باقراره حصر غير الحق في الاجرة فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 من الاجرة فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 الكثرة في الاجرة فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 ما تقدم وعنه الجهر حصر ان الله عز وجل ياتي به في وقتها فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 لان الحق في الاجرة فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 وان كان الله عز وجل ياتي به في وقتها فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 قد تغيرت في الاجرة فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 الصبح في الاجرة فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 كان لان دعواه في الاجرة فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 لم يزل في الاجرة فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 اذ عرف هذا فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 فلا بد من الاجرة فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 ان الله عز وجل ياتي به في وقتها فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 من الاجرة فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت
 ان الله عز وجل ياتي به في وقتها فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت

في الاجرة فلهذا كان المولى في ذلك على ما هو عليه في كل وقت

ان يرد ان تم ترتب منه خروج منزلة عدم ولا عبرة به بل هو ان المخرج من حيث هو بانه
 على اقل ترجيح من الخارج لا عبرة به بل هو ان المخرج من حيث هو بانه وادام لم يترتب له
 ترجيحاً بالحدود غير ما عرفت وقيل ان الوجود لا يخرج عن كونها من حيث هو بانه
 وتعقباته وقيل ان المخرج من حيث هو بانه وادام لم يترتب له ترجيحاً بالحدود
 الخارج منزلة عدم في مقام لها رتبة لا يترتب له غير من حيث هو بانه وادام لم يترتب له
 ثم قد لا يترتب له رتبة في مقام لها رتبة لا يترتب له غير من حيث هو بانه وادام لم يترتب له
 الخارج رتبة في مقام لها رتبة لا يترتب له غير من حيث هو بانه وادام لم يترتب له
 لان المخرج من حيث هو بانه وادام لم يترتب له رتبة في مقام لها رتبة لا يترتب له
 الطرح من حيث هو بانه وادام لم يترتب له رتبة في مقام لها رتبة لا يترتب له
 استحقاق لان من حيث هو بانه وادام لم يترتب له رتبة في مقام لها رتبة لا يترتب له
 اليه تلك الترجيح من حيث هو بانه وادام لم يترتب له رتبة في مقام لها رتبة لا يترتب له
 قد يترتب له رتبة في مقام لها رتبة لا يترتب له غير من حيث هو بانه وادام لم يترتب له
 بانه فلا يترتب له رتبة في مقام لها رتبة لا يترتب له غير من حيث هو بانه وادام لم يترتب له
 الصالح لقطع الاستصحاب وان كان له رتبة لا يترتب له غير من حيث هو بانه وادام لم يترتب له
 والوضع عدم اليه لا سواء استلزم على تاريخ سابق الا لا يترتب له رتبة في مقام لها رتبة لا يترتب له

ان يرد ان تم ترتب منه خروج منزلة عدم ولا عبرة به بل هو ان المخرج من حيث هو بانه
 على اقل ترجيح من الخارج لا عبرة به بل هو ان المخرج من حيث هو بانه وادام لم يترتب له
 ترجيحاً بالحدود غير ما عرفت وقيل ان الوجود لا يخرج عن كونها من حيث هو بانه
 وتعقباته وقيل ان المخرج من حيث هو بانه وادام لم يترتب له ترجيحاً بالحدود
 الخارج منزلة عدم في مقام لها رتبة لا يترتب له غير من حيث هو بانه وادام لم يترتب له
 ثم قد لا يترتب له رتبة في مقام لها رتبة لا يترتب له غير من حيث هو بانه وادام لم يترتب له
 الخارج رتبة في مقام لها رتبة لا يترتب له غير من حيث هو بانه وادام لم يترتب له
 لان المخرج من حيث هو بانه وادام لم يترتب له رتبة في مقام لها رتبة لا يترتب له
 الطرح من حيث هو بانه وادام لم يترتب له رتبة في مقام لها رتبة لا يترتب له
 استحقاق لان من حيث هو بانه وادام لم يترتب له رتبة في مقام لها رتبة لا يترتب له
 اليه تلك الترجيح من حيث هو بانه وادام لم يترتب له رتبة في مقام لها رتبة لا يترتب له
 قد يترتب له رتبة في مقام لها رتبة لا يترتب له غير من حيث هو بانه وادام لم يترتب له
 بانه فلا يترتب له رتبة في مقام لها رتبة لا يترتب له غير من حيث هو بانه وادام لم يترتب له
 الصالح لقطع الاستصحاب وان كان له رتبة لا يترتب له غير من حيث هو بانه وادام لم يترتب له
 والوضع عدم اليه لا سواء استلزم على تاريخ سابق الا لا يترتب له رتبة في مقام لها رتبة لا يترتب له

لبعضين موقوف

[illegible] $\gamma = \Delta$

1844

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لہ

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

دربارہ میں
میں نے
میں نے

[illegible][illegible][illegible]

18

وكذا ليس في ان لا يقر بملكه بالكلية من المذبح او اقر به عليه بالكلية لانه يستند الى تحقيق
 كس نياته التي لا يقر بها في الفيا في هذه المسئلة قد دللنا ان كان في المذبح بالكلية
 وجعل المذبح صاحب يد وقيل لا يقر بان ظاهر المذبح ان الملك فلا يذبح بالكلية نعم لو شهدت
 المذبح ان صاحب المذبح استأجر من حكمه لانه شهدت بالملك وسبب الثاني بهن دون طوره
 كما تر قبل الله بالكلية في غير فرق منها ومن الاقرار نعم كما في المذبح عن المذبح في كل
 الاول المذبح عن عقد قس في عباتا المذبح على الحكاية ولو شهدت ملكه في المذبح لم يسمع قس قوله وهو
 ملكه في المذبح او لا يعلم زواله ولو قال ان المذبح لم يقر بان ملكه بالكلية من المذبح او اقر به عليه
 او اقر به او اعطى من المذبح استأجر من حكمه ولو شهد بالادارة لا يقر بان لم يسمع قس قوله
 الملك ولو قال المذبح كان ملكه بالكلية استأجر من حكمه ولو شهد بالادارة كان في هذه المسئلة المذبح
 من المذبح على الحكاية ولو كان مقتضى كلامه في ان كان بين قول المذبح بالملك والملك للعين
 بعد ما قد علم بعدم المذبح او هو ملكه في المذبح كقول المذبح بالادارة او اقر به عليه بالكلية من المذبح او لا
 لم يسمع قس قوله في المذبح او اقر به عليه بالكلية من المذبح او لا يقر بان ملكه بالكلية من المذبح او لا
 بالكلية او بالكلية او لا يقر بان ملكه بالكلية من المذبح او لا يقر بان ملكه بالكلية من المذبح او لا
 محتجا عليه في كل ما بانا قد بينا تقديم البنية للمذبح بالكلية المذبح على البنية للمذبح بالكلية المذبح
 وهو ما لا يجمع مع قول عدم الحكم بسبب المذبح في المذبح على الحكاية فاما البنية او بالادارة
 سببها فقد ثبت دليل الملك ومبرر دليل الملك يقتضيه ثبوت مدلوله والله اعلم بالصواب وقد عرفت

تقديم

تقديم من قدم الملك وقد بينا في ذلك بعد تقديم المذبح في المسئلة والمذبح قد تقدم
 فيه والفرق بين هذه المسئلة والرجعية لعلنا ان المذبح في هذه المسئلة من اليه المذبح
 والباقى لانه بالكلية او بالكلية او لا يقر بان ملكه بالكلية من المذبح او لا يقر بان ملكه بالكلية من المذبح او لا
 على اليه في المذبح مع عدم قدره في غيره والا فخر على الملك لاني قد دللنا ان المذبح في هذه المسئلة
 ثم قد ردت تارة في المذبح في المذبح في هذه المسئلة تقديم الملك المذبح في هذه المسئلة كونه الى الان
 او عدم المذبح ان اضافه ذلك غير حقا والراجح ان اضافه ما يعلم من ان البنية لم يسمع
 عنه علم ان الملك لا يمانية من عدم المناقاة بين على بالملك والمذبح في هذه المسئلة
 الان وقد بينا في المذبح في المذبح في هذه المسئلة في هذه المسئلة على اقرار مع ضا
 ما يعلم من عدم علم البنية بالملك من المذبح في هذه المسئلة في هذه المسئلة في هذه المسئلة
 ما فيها من المذبح في المذبح في هذه المسئلة ان المذبح في هذه المسئلة في هذه المسئلة
 فيها بنية الملك المذبح في بنية الملك المذبح كون كافر في المذبح في هذه المسئلة في هذه المسئلة
 الخارج عنها وتعارضان في ذلك ولكن احد هما شهد مع ذلك على البنية في هذه المسئلة في هذه المسئلة
 في ترجيح او هو استصحابا لا يخفى المذبح في هذه المسئلة في هذه المسئلة في هذه المسئلة
 الباقى لانه عليه فانه ليس له استصحاب ذلك وهو لا يسمع حارضا لا يقتضيه بالكلية المذبح
 في الملك فعلة اذ هو دار على استصحاب وقاطع له فلا يخلو لانه المسئلة في هذه المسئلة نعم
 لو قلنا كون اليه امانة على الملك في المذبح في هذه المسئلة في هذه المسئلة في هذه المسئلة

على استجاره رغبة شمل معنا واختلاف الاجرة فانما كل ما بينة باقده فان تقدم
 تاريخ احدها علم بان المثل يكون باطلا وان كان التام واحدا يخص التام اذا كان
 في الوقت الواحد وقع عقد بين متناهيين وقع بيع منها وحكم لم يخرج اسمه مع غيره هذا
 شيئا في ما قاله آخر بقضي بنية المرجح لان القول قول المتاجر لم يكن بنية اذ هو مخالف
 على ما في المتاجر مكرين القول قوله ومن كان القول قوله كان البنية في طلب المدعي
 نقول هو مدعي زيادة اقام البنية بها ليجب ان يثبت في القولين تردد في العقد بحث في اقام
 انه اذا اتفق المروج والمتاجر على استجاره المقتضى ملازمة ما بينة لهما كما في المين او المبرك
 وخطا في قدر الاجرة فادع المروج اثنا عشرة دنانير مثلا وادع المتاجر اثنا عشرة فانما ان
 لا يكون كل منهما مدعي ما ادعاه او كونه كل منهما مدعيه اذ يكون لاهله مدعيه دون الادع
 فان لم يتم في كل قسم منها فانه خلاف اما لجهت استيفاء الدية او لانهما او لانهما اما الاول
 وهو ما لا دعاه اليه فالمستدبرين الكتاب كانه لثبوت وقوع العقد مع بنية في جميع
 حركات تلك يدعي الله كونه نسبة الاعلان مشرا بعد مواعيد على القول عمران المبرك
 وعمران المبرك عليه والمتاجر مع اتفاقهما على ثبوت ما يدعي به المروج والمتاجر المتاجر
 فانه لا يرد عنه فيكون نزله ما ادعاه على عشرة دنانير فاقوله بحجة فان القول قوله في لفر
 الزايد ليس بشيء لانه مكره والمودع في حضانة عولم اليه على الادع واليمين على فانه
 ادعى المبرك عليه حذفاً لشيء في ما قاله فالتحالف وثمرت جرة المبرك ووقع عليه ليعين
 الا في جميع لفظه ان كان كل ما مدعى مدعى عليه لان البنية المستقص بالعدة غير البنية
 المستقص

في اختلاف ما بين
 في القول بالمتاجر
 في المين او المبرك

في الادعاه اليه

المستقص فيكون كل واحد منها مدعي غير البنية المستقص بالعدة وهذا وجه اختلافه في ان المبرك
 فيه عدم الاتفاق على كونه في زيادة فانه يتحالف ليعين البنية كالمحكم وجمع المروج بالوجه
 المستقص المستقص فانه اذا كان لم يثبت في البنية شيئا فانه عليه ذلك ولا ينفذ
 بان البنية لا نزاع فيها في البنية المستحق الذين المروج والمتاجر ولله استحقاق العقد لم يرد
 المتاجر وانما النزاع في العقد الزمان فيصير في المبرك المتاجر والامان فادكره في الترجيح رجحاً للتحالف لادع
 كل نزاع على مختلف القدر كما لو قلنا قد صدق عشرة فقامت برفق فان عقد القرض المستقص المستقص
 لاهله ليعين غير البنية المستقص لاهله وكما لو قلنا برفق عشرة فقامت برفق فقامت برفق
 فان البنية المستقص على هذا غير البنية المستقص فانه لا يقول به بعد واثق ان
 التحالف انما يرد حيث لا يتفق الخصمون على قدر اختلاف في الزايد عنه كما لو قلنا المروج او المبرك
 به يارفعين على مبرك او على ابرك هذه الدار عشرة فقامت برفق لاهله او فادكره انما في النزاع
 فالقول المبرك في بنية قول المتاجر والاصح وناقض لغير شيئا بانه قد تعين ان البنية التحالف اذا
 فرض كنه مقتضى غير منها في نفس البنية المستقص المستقص فانه في مستحقه بين زيادة المستقص
 ومن غير ما في المستقصات فقامت برفق كما في غير منها في طلب الزايد والاختاره وان حقا يكون ذلك
 في جميع اجابته فان كان المودع والمتاجر المتاجر كونه في البنية المستقص المستقص لاهله او المبرك
 او المبرك او المبرك المستقص المستقص المستقص المستقص المستقص المستقص المستقص المستقص
 والبرك المستقص المستقص المستقص المستقص المستقص المستقص المستقص المستقص المستقص المستقص

فما لوجهك

في الموضع

نصفه الدار في باقية نصفه الجواب فيجب على المستاجر مجموع القوة ببيت لنقصه ما ينج
 اجازته انصفها لبقية الدار فلو فرض انهما كانا القوة لمساواة القوة عشرة مثلاً في آخر
 المستاجر اجرة الجمع او غير الموجود اجرة البيت كان المقدم ما ينج من البيت مستاجر
 خمسة عشرة مثلاً في مجموع عشرة اجرة البيت بميتة الموجود خمسة مثلاً في الدار بميتة هذا
 قدره في ذلك وغيره وربما توهم من ان ذلك لا يصدر عن المستاجر في ذلك على انهما على دفع
 عقد له لا يصح وان كان كذلك في الموضع في العشرة او ما وقع جملتها في ان النصف المقدم
 الموضع من البيت لم يجر في مقابلة العشرة ثم يجر في القوة لمساواة في الدار باسرها او البيت
 وحده كذا في دفع ان الجواب في الموضع المستاجر انما يجر في الدار لا في القوة فلهذا
 البين ان دفع عن غيرهما دفعها ما عدا ذلك في الرعايات كثيرة ومنه ما تقدم سابقا
 في انكم نصفين من البيت في الموضع في الدار مع دفع كل منهما انما له وفيه كذا في غير ذلك
 قد انكم لعقد اجازتين مع عدم التماثل لان الاستيلاء في الموضع مستاجر في البيت ولقد
 اراد ذلك في غير ذلك في العقد في فرض ان وقع استجار البيت من ادلا ثم انقضى الى الموضع
 لعقد اجازة ثانية ثم اجرة الدار كذا في دفع الاجازتين في الموضع كذا في قوله ولما دعي كل
 انما استرجع الى مفسدة واقضى المثل وهو في يد البايع قضى بالفرقة مع تساوي البينين
 عدله وعدداً تاريخاً وحكم لمن خرج اسمه مع بيده ولا يقل قول البايع لاحدهما ويلزمه
 اعادة المثل على الاخر لان قبض البينين ممكن فترد المثلان فيه ولو نظرا عن البين
 قسمت بينهما ويرجع كل منهما نصف النقص دله ان الضحاً الاقرب ثم لتبطل البيع قبل
 قبضه

قبضه ولو فتح احداهما كان لا خلاف في البيع لعدم المزاومة في لزوم ذلك ثم قد اقره المزمع
 لو ادعى كل واحد من البينين سراً البينين من قبض البينين وبقاى المثل من قبض البينين
 انما كانت جميع ذلك كذا في حلف لها وانما فاعنه ان صدق به ما دفع البينين لميتة له حلف
 لاخوه وحلف الاول ايضا فترجع كذا في الدار لكونه مدعيها عليه ايضاً او يدفع البينين لميتة له
 اقراره في البيت كان ذلك كان سراً في يد البينين بدونه الاول البينة وانما لقضى في ان اقرار
 قبل القبض بميتة الحلف باء سادية فلا ترجع على البينين فلهذا وجه له ثم ان على فاعنه في
 عدم القيمة انما ان القيمة الاول في دفع البينين اليه وان صدق كل واحد منهما في نصف حكم كل
 منها ما اقر له ولو افتراض في البينة كذا في حلف لها كذا في ان قال من لا يعلم لميتة مستجار
 فالحكم في حلف البينين فاعنه وقضى له في دفع البينين وقضى له في حلف البينين فاعنه
 ولم يجر في حلف البينين لكن كذا في دفع عن كل واحد منهما في حلف البينين فاعنه في حلف البينين
 بانك ولما قام كل واحد منهما بميتة فترسل البينين وتعرف قول المقدم في حلف البينين
 مع ان البينين عدالة دعوى وانما كانا مطلقين او كانت جارية مطلقاً والآخر مطلقاً
 وقضى له في حلف البينين مع بيده فلا يجر في حلف البينين او لا يجر في حلف البينين فاعنه
 انكم وحكم البينين المستاجرين في حلف البينين فاعنه في حلف البينين فاعنه في حلف البينين
 وحكم كل واحد من البينين في حلف البينين فاعنه في حلف البينين فاعنه في حلف البينين
 بعدكم بائناً في حلف البينين فاعنه في حلف البينين فاعنه في حلف البينين فاعنه في حلف البينين
 تكون المثل في حلف البينين فاعنه في حلف البينين فاعنه في حلف البينين فاعنه في حلف البينين
 حلف البينين فاعنه في حلف البينين فاعنه في حلف البينين فاعنه في حلف البينين فاعنه في حلف البينين

في الدار على البينين
 في حلف البينين
 في حلف البينين

في الدار على البينين

في حلف البينين

ان لم يتحقق شرط البيع ثم ان كل كارج بالقرعة خلف الا فوضه فثبت ان البيع
 على المكلف ثبتت العين منها سواء تقدم في خلاف الملكة في العين للقرعة او على ملكيتها ولكن ذكر المصنف
 وغيره ما انه يرجع كل ما ينفق في البيع من ثمنه الى البيع لغيره في قبضه للتميز كما في بعض مقادير الثمن
 تمام البيع فان كل ما ينفق في البيع من ثمنه يرجع في قبضه لغيره في قبضه لتمامه في هذا المقام
 الا اذا اختلفا في طرف واحد او اختلفت بينهما او وجد بها قبض المبيع في قبضه من قبله باعترافه
 او لغيره بغيره لم يكن الرجوع عليه في ثمنه لثبوت صحة له بالقرار او بالثبوت في احواله انما
 منه لقف العين بعد ذلك وانه خفيها ولقد في هذه في ذلك في سبعة في ذلك في سبعة
 وقت في سبعة في قول المصنف لو ادرى من المبيع في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره لغيره في ذلك اذا
 لم يتحقق شرط البيع ولا عرف به المدعى الا اذا ادرى من المبيع في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك
 على البيع عهده وسبقه لغيره في ذلك في قبضه لغيره في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك
 او بغيره بالثبوت لاني في الرجوع بالثمن لغيره في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك
 انكم بالرجوع في قبضه لغيره في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك
 لا يدرى في العتيد المدعى في كل ما وسما في عتاد المكلف مع انه لو كان مقفلا لم يكن قبضه عدم
 الفرق في ذلك بين ما قبل القبض وما بعد كما هو الواضح وعللنا في البيع الذي ثبتت كل ما
 بالثبوت في قبضه لغيره في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك
 المثل في سبعة في ذلك في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك

كذا في
 المقام

كما في بعض سبعة في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك
 لغيره بالثبوت في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك
 في ذلك في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك
 بالقرار او بالثبوت في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك
 تمام ثمنه ولو في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك
 لعدم المزاج في ذلك في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك
 دون لقف الا في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك
 عند ايجارها في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك
 لان اقبضها لغيره في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك
 ايجارها في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك
 فان كان في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك
 عند ايجارها في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك
 في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك
 من غير ايجارها في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك
 او ايجارها في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك
 وقد اشرف لغيره في وقت قبل ثبوت ايجارها لغيره في ذلك

او كالت في ايد الباليين وصدق كل من مشتهر به كان كما اذا كانت في ايد المستهين الكتم
 بالحق والرجوع الى النصف المتفق غير ذلك ما يشرنا اليه واية هنا لفظ الحق على النصف
 لكن قد عرفت عدم الفرق في ذلك بين قبض العين وعدة بعد قيام اليه بالحق المتفق للبرهان
 في النصف في كل من مشتهر به بالحق لا بد منه وان وقع في قسم في ذلك في النصف
 المستمع مع فوج غير طاهر طاهر عباراتهم بل على الكرمس ما هو كما يصح في الرجوع ولو لم يقض
 فاق في الحق عنه الثالثة بالان بستران بان ادر كل منهما انه بستر او فوج او قبض العين
 او اقامتين فان الشاقت منها ورجع كل منهما على ما يصح في النصف المتفق وان نسب احد
 بستر على رجوعه هذا الخارج فيرجع الرجوع بالحق وان فوجا وتكافؤ لبيان اقرع على الكرم
 وان يكون يقسم ويرجع كل واحد على ما يصح في النصف المتفق كالت في ايد الباليين اوية اضر
 وكل من النصف ليس فوجا او احد النصف فوجا احد النصف على ما يصح في ايد الكرم في النصف
 لكن فيه زيادة قول كرم واحد في النصف عيني ان العين في النصف لا حصة ان يكون قد
 استراة احد النصف فوجا او كرم باعها جد الباليين وكالت في النصف فوجا او فوجا او كرم
 في النصف عيني في النصف المتفق كالت في ايد الباليين وكالت في النصف فوجا او فوجا او كرم
 استرته في نون لم يسع دعوته فيقول ان يملكه ثم لا يقسم مقامه ان يقول استرته في
 او كالت في النصف المتفق كالت في ايد الباليين وكالت في النصف فوجا او فوجا او كرم

كالت في النصف المتفق كالت في ايد الباليين
 وكالت في النصف فوجا او فوجا او كرم
 وكالت في النصف فوجا او فوجا او كرم

لا يفتح ان يقول ان تملك كالت في ايد الباليين وكالت في النصف المتفق كالت في ايد الباليين
 استراة في نون ان يملكه استراة في نون وكالت في النصف فوجا او فوجا او كرم
 هنا كالت في ايد الباليين وكالت في النصف فوجا او فوجا او كرم
 كان يملكه الان باع منه لم يحصل له في نون وكالت في النصف فوجا او فوجا او كرم
 على البيع والملك له في نون وكالت في النصف فوجا او فوجا او كرم
 ان كان يملكه في ذلك الوقت كذا ولو اقام احد الباليين منه في نون وكالت في النصف فوجا او فوجا او كرم
 وكان يملكه في ايد الباليين وكالت في النصف فوجا او فوجا او كرم
 لا يقسم النصف في ذلك كالت في ايد الباليين وكالت في النصف فوجا او فوجا او كرم
 كالت في ايد الباليين وكالت في النصف فوجا او فوجا او كرم
 بعض في نون وكالت في النصف فوجا او فوجا او كرم
 الملو في نون وكالت في النصف فوجا او فوجا او كرم
 النصف في النصف فوجا او فوجا او كرم
 اذ كرت في نون وكالت في النصف فوجا او فوجا او كرم
 الحكم في نون وكالت في النصف فوجا او فوجا او كرم
 ان في نون وكالت في النصف فوجا او فوجا او كرم
 الملو في نون وكالت في النصف فوجا او فوجا او كرم

الحال

من يدله
انصفه واخافه
نبا الراجعي
ان يدله

المستر فانه مع ذلله المستخرج باليهين كمنع المحموده لالتلف فيقوم له القية ولذا جروا
 في المسئلة لبقه ودرعوا اليهين شرأ اليهين فيمنع من غايه انه لو اخر لاده واما كان
 اليهين على الاخر غير و اليهين على الحق فلا يجدح ان يكون بنا ليهنا اليهين على السيد العبد
 كما انه قد لقيت باليهين على السيد للعبد مع الله المستر ليعلم قوله السيد فانه له جوبت بحرية
 في حقه عاده لو انتقل اليه بعد ذلك بارت عليه حكم بحرية ان لم نقل لوجوب بركه فعله
 عليه كما عني ليعلم الحق به واما كاش الحرة ووجه الحق ووجهه بين ان لم يكن في باطلا
 مخالفه كمنع في هذا المقام لقب العرة الاخره واما ان كان غايه المستر رفع المالك كما عني
 فمتم قوله يمينه لكن في الحق عني بعد لقيه قول السيد فيه ولعله لانه مدع على السيد العبد
 اعتراض بان استرا منه دعواه ذلك وان كان بالفساد فيه فكون مدعا واول قول السيد
 الذي هو المستر للمسيح واما الثاني واما الثالث لاده بامه فاعلم في حقت اليهين
 كما في ذلك دعواه واما الثاني فانه قد استلحق كون المستر مدعا وان كان العبد غايه
 وانه كان قد عني القامعا عدم ساع عنيته بانه عني عدم اليهين للجار وهذا بناء على طلب
 كذا في قوله لانه في هذا المقام بحرية ليهين لانه لو كان ليهين غايه المستر كذا في قوله واما الثالث
 واما الثالث كذا في الدعيتين به فانه قد قدم تاريخ احدى حكم ليهين ليهين تاريخا
 ليهين ليهين تاريخا واما في هذا المقام كذا في التاريخ كذا في التاريخ كذا في التاريخ
 واما في هذا المقام كذا في التاريخ كذا في التاريخ كذا في التاريخ كذا في التاريخ

كان هذا في الحق ان رقية امر مملوك وادعاه ذوالسيد ولا منافع فيكم به حيث
 ميتة رقية لا تليق الا بها الصيرة بعد بلوغ السن اكم برقية انتم رقية
 بعد ادعاه ذوالسيد فرغ من مرضه فاعطاهم كفاف فيه واما اكم بعد ان كانت الامارة
 بعد بلوغ السن اكم برقية من ان كان موافقا لغيره في حق التحويل الى القاعد لغيره مرض
 منها كذا خبر بان الصيغة المذكورة لا تليق لغيره كذا خبر كذا خبر كذا خبر كذا خبر
 عن غير وجهها فانه لا ينافي دعوى رقية عنها ولا اكلها عن مرضه او في القاعد انه لو ادعى
 الصيرة الميزة اكرهه لم تسع فان منع وادعاه سمعت ولا تاتي عليه ولا اكلها الدعوى
 الى القاعد كما عن مذكورة ان ذوالسيد منع به من غير وجهها ولا يجرم بانه اذا بلغ
 اكم صلت بل من غير وجهها قد سمع ان لم يبلغ اكلها او ميرة قطيعة اكم المناقشة
 بالكم رقية حال صفة عاد وجهه على حكم الملك لغيره ان بلغ اكلها قد سمعت الاجابة
 عن عارية لم تترك من سب سنين مع رجل امرته ادعى رجل انها مملوكة له وادعت
 المرأة انها بنتها فقصصه قصصا على السلام قلت وقصصه في هذا ان كان يقول الناس
 كذا حوارا لا فارق عاقبة بالرق وادرك وقرانام منه على ادعى فرغ عبادته
 فانه يرضع اليه كمنه رقا قلت فانه تروى من ان السيد الذراع ادعى انها مملوكة له
 منه على ما ادعى فان حصر شيوخه لم يندون انها مملوكة لا يلبسون ان باع ولا وابتدعت
 الامارة الى حق رقية المرأة في الميراث لها ان الامارة بنتها فوة ملكها فليدفع اليها وتخرج من

يد الرجل

يد الرجل قلت فان لم يقع الرجل شيوخا انها مملوكة له متى تخرج من فيه فان اتاقت المرأة
 اليه على انها بنتها دفعت اليه وان لم يقع الرجل اليه على ما ادعى لم تقع المرأة اليه على ما ادعى
 فانه سب الامارة من غير وجهها فانه قد كان ظاهر ادعى فانه ذكرنا انتم وانه ياقش وان مورده
 خارج عن مرضه الحق فان لم يوافقكم بالرقية في الصغير به مع وعاءه من غير مرضه
 وان مورده اكرهه عارضة دعوى المرأة انها بنته فلهذا طرأ على منهن باليد ولم يدفع اليه
 ولا اليها الا بها ولكن ظهور الخبر في كون اليه للرجل لا يخطو قد تم تخرج من فيه فلهذا لم يدفع
 على وجهها عن يد المرأة من بابها ولكن سئل ان لا يدفع للمرأة واما اليه لم يدفع الملكة
 قلنا لا لا ادعى وجهها مرض واكم في الحق فمؤدق في غيره مع ان ذمة لستم بعد ذلك
 قيام اجاعهم على الظاهر بالكم برقية فلهذا فانه في الحق عنه ولكن لغير اكم مكره على حق
 بعد بلوغه سمعته يسأله بطلان الحق والحق المس عليها كذا خبر كذا خبر كذا خبر
 بعد انقضاء الترخيم بان في حكم الصغير المكون اكم من غير وجهها الترخيم بعد الموت منها وما
 العاقل ان لا يترك الذم لغيره لم ينكر مدعى الميراث في غايه الميراث ان اقيم اكم برقية اكم مكره
 وهو قضية كلام الا يجب ان يسم عن الميراث في الميراث كذا خبر في الميراث كذا خبر
 خبر بان هذا يخرج منه باليد اكم ان معض ذلك عدم اكم بالرقية في الصغير لغيره فتم
 وليفعل في هذا الصانع يظهر من كلامهم مع تعرف السليم وعواذ الملكة اكم مكره على
 الامارة والحقير ان تصفوا اكم برقية الصغير لم يسم الا ان كان ملكا الملكة بانها ان

سئل

ما قامه د. علي الدين
من باب الشريعة

في يدك يا رب
الملك والفرص
في يدك يا رب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بغيره

554

عاشرين في الحرف ثم غنمهم لغيره ثم غنمهم لغيره ثم غنمهم لغيره ثم غنمهم لغيره
 كما اذا ارادوا الحرف واخوه ثم غنمهم لغيره ثم غنمهم لغيره ثم غنمهم لغيره
 لا نزاع فيه بخلاف ما اذا ارادوا الحرف واخوه ثم غنمهم لغيره ثم غنمهم لغيره
 حجة القول ان مد الحرف لم ينفذ في غير نزاع وهو كاف في المعنى وان كان الحرف
 في كل حرف باقية لغيره ثم غنمهم لغيره ثم غنمهم لغيره ثم غنمهم لغيره
 في الحرف لم ينفذ في النزاع والله اعلم واما اذا لم يكن شرمت لم عليه فيما بين الحرفين ان لا
 ادله لهم فلا يلزم في مد الحرف لغيره من النزاع والادوات لغيره من الحرف
 الحرفين على الحرف كما لو كان في الحرفين لولا الاجتماع والنفوذ والقول في نزاع الحرفين على الحرف
 الحرفين وشركت الحرفين في الحرفين لولا الاجتماع والنفوذ والقول في نزاع الحرفين على الحرف
 الحرفين على الحرف لولا الاجتماع والنفوذ والقول في الحرفين في الحرفين في الحرفين في الحرفين
 شرعية وجبة لله تعالى فكما ان الحرفين في الحرفين في الحرفين في الحرفين في الحرفين
 الحرفين على الحرف وادخل الحرفين على الحرفين في الحرفين في الحرفين في الحرفين
 بالشفقة لا لتدبره بل لئلا يكثر الحرفين في الحرفين في الحرفين في الحرفين في الحرفين
 لغيره في الحرفين في الحرفين في الحرفين في الحرفين في الحرفين في الحرفين في الحرفين
 وادخل الحرفين في الحرفين في الحرفين في الحرفين في الحرفين في الحرفين في الحرفين
 ايضا في الحرفين في الحرفين في الحرفين في الحرفين في الحرفين في الحرفين في الحرفين

فلا راد على احد
ولا نقصا له الثالث
والا بغيره

عصاة بني النضير

بعضی از آنها

[illegible]

في صورة انما كل من
المدة على عناه

وهذا في كل واحد منهم فله عناه فله عناه فله عناه وان اقام كل منهم بنية
فان قضيا مع العارض بنية الاصل فالحكم كالركن بنية لان لكل واحد منهما
على الثلث وان قضيا بنية الاصل وهو لا يحل كان لدى الكل ما فاده ثلثه من الثلث
عشر بغير منازع والاربعين في يد مدعي النصف لقيام الله لصاحب الكل بها وسقوط
بنيته صاحب النصف بالنظر اليها اذ لا تقبل بنية في اليد وثلثه ثمانية يد مدعي الثلث
وبقي واحد ثمانية يد مدعي الكل مدعي النصف وواحد ثمانية يد مدعي الثلث يدعيه كل
واحد من مدعي النصف ومدعي الكل فيخرج منها ويخلف من يخرج اسمه وتخصي له
فان امتنعوا قسم منها نصف فيحصل لصاحب الكل عشرة ونصف ولصاحب
النصف واحد ونصف وتقط دعوى مدعي الثلث اذ ليس له اصل له نصف فوفى
فرسته ثلثا له في النصف الثلث ثم يوفى الاثني عشر لا يحتاج فيها الى نصف من كل ربع
الاربعة عشر فيخرج فيحتاج الى اثني عشر نصف من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي
الاربعة عشر فيخرج فيحتاج الى ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي
تقديم من غير ان كان لكل واحد منهم ثلث اذ ثمانية فيقسم بين ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي
لديه فكان كل واحد من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي
لان للثوب ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي
الثلث الذي له يد عليه لانه لا عارض له في يده الا مدعي النصف حيث يدعي نصف من كل واحد

والله

واحد من الاربعة التي للثلث الذي له يد عليه يد مدعي النصف يد مدعي الثلث وله للثوب العا
الاربعة التي له يد مدعي النصف والثلث الذي له يد عليه لقيام الله لصاحب الكل بها وسقوط
صاحب النصف بالنظر اليها اذ لا تقبل بنية في اليد وثلثه ثمانية يد مدعي الثلث
في يد مدعي الثلث الذي له يد مدعي الثلث وواحد بالبنية اليه وان للثوب ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي
حز في الاربعة الباقية تحت يد مدعي الثلث الله ان كان يد مدعي الاربعة يد مدعي النصف العا
وبنيته لقيام الله بالثوب اليه فادفع الثلث لثانها فبان في هذا الاربعة الباقية من الاربعة
التي للثلث في يد مدعي الثلث ويد كل من ربعين لثانها فبان في هذا الاربعة الباقية من الاربعة
عنه فيخرج منها بعد فرض ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي
فان امتنع خلف الا فوفى ثلثه فان امتنعوا قسم منها نصف فيحصل لصاحب الثلث ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي
في اليدين للثوب عناه ويد ما عارضة عنها فيحصل من مجموع اربعة للثوب عشرة ونصف فيخرج
وهو ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي
والله ان له نصف ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي
واحد ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي
سدس للثوب ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي
انه لا يدعي ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي من ثلثي ثلثي

لفظي الكلام ما لا خرجت ايدى من حيا عنها مع عطف في اليد بانه لا يملكها والمفوض نقاء
 اليه منكم فلتسرع لفظ لعدم النزع لانه لا يملكه فلهذا نزع في كل من مع اللفظ
 ومع ذلك ويقع منهم في اللفظ الباقية فان خرجت التسرع او لعل اللفظ خلفه
 وان خرجت لعل في اللفظ خلفه وافقه الثالث ثم يقع من الاخرين في اللفظ الباقية فمن
 خرجت القوة باسمها خلفه وافقه الرابع اهدم فاقه منه فان كانت التسرع
 افقه الجمع وان اقامها مع اللفظ خلفه وهو التسرع ليس من غير نزع والثالث
 نياز في يدية التسرع فكل من في كماله لم يملكه وان اقامها مع الثالث خلفه
 والتسرع ليس في غير نزع لانه في اللفظ يقع في بين يدية التسرع في كل حال
 وان اقام كماله منهم في دفع لآثار الفات فان اللفظ للتسرع لعدم النزع وليس
 الزائد على الثالث نياز التسرع ومع اللفظ وقد تارضت في بيتا وهو الثالث يدعيه
 وقد تارضت في ابيات الثالث يقع بين التارخين فيما تنازعوا فيه فمن خرج مع اللفظ
 وافقه فان نكلوا اتهموا بالنزع في فقيه ليس من التسرع ومع اللفظ لفظين لانها
 المتنازعان فيه وان مع الثالث واما الثالث فيقسمونهم الى اثنا فاما احد المجموع
 انه يكون التسرع لفظ بلا نزع ولفظ ليس في الثالث ولعل اللفظ لفظ
 ليس في الثالث ولعل الثالث في الثالث التسرع وقع في القصة وقيل
 لان فيها لفظ ليس تسرع وخرج الاول ثمانية واثنا تسعة ومنها توافق في الثالث

و مضروب ثلث جد ١٢ في الأربعة وثلث السبع عشرة وثمان مائة عشرة نصف الكحل وثمان
وثلث نصف الكحل من أربعة واربعة ثلث الكحل وثلث نصف سبع مائة ستة نصف الكحل من
واربعة ثلث الكحل واربعة ثلث الكحل هذا كله على هذا المثلث واما ما أقول
بالقول فمخرج واحد عشر سبعا لأن السبع يدعى الكحل أربعة عشر وثلث نصف يدعى نصف الكحل
ثلث وثلث يدعى ثلثا وهو ثمان وجمع ستة وثلث وثلثين جد عشر نصف الكحل في
ذلك القيمة على مجموع كالقول في القسمة على مذهب غيرا للسبع ستة وثلث نصف ثلث وثلث
ثلث ثمان فكانت فرقتهم خمسة وعال عليها نصفها وثلثها كما هو راجح قلنا واما كانت
في يد أربعة فادعى أحدهم الكحل الآخر المئين والثالث نصف والرابع الثلث فزيد
كل واحد بعدا فان لم يكن منه قضيا فكل واحد منهم باذنه واحلفنا كل واحد منهم صاحب
الوكانت يدع خارجة ولكل يدية خلع لصاحب الكحل الثلث او لأزواجه فيه وهي
السابع من بين مئة يدعى الكحل يدعى المئين في السبع فيخرج منها فيه ثم يقع الخارج
من مئة يدعى الكحل يدعى المئين يدعى النصف في السبع فيخرج منها فيه ثم
يقع الخارج من الأربعة في الثلث فيخرج منهم ويخضع من يقع القسمة له ولا يقضي
لم يخرج اسمه إلا مع الذين ولا يتعظم ان يحصل بالوزنة الكحل يدعى الكحل فان ما حكم
به الله تعالى غير محظي ولو كحل جمع عن الإيمان قسمنا ما يقع الدفاع فيه بين الشارعي
في كل مرتبة بالوزنة فخرج القيمة من ستة ثلثين سبعا يدعى الكحل عشرين وثلث
الثلثين ثمانية وثلث نصف خمسة وثلث الثلث ثلثه هذه السبعة فاذن الأربعة

في رجب سنة ١٢٤٥
والله اعلم بالصواب

زيادة مدح آخر في الله يدعى ثلثها وثلثها في الله ثلثها من ان يكون يدعى عليها او يكون
 خارجة عنها وعلى كل تقدير يدعى ان كان ثلثها هو احدها الله او سبعة ذلك اربعة لله
 والبقية اربعة فثلاثة صور الاول ان يكون الله في يد الله وثلثها لله فثلاثة صور
 الكل والآخر ثلثين والثلث لله في يد الله وثلثها لله فثلاثة صور
 الثالث ان يكون الله في يد الله وثلثها لله فثلاثة صور
 فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 ان يكون ثلثها لله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 له وان اقام كل واحد منهم في يد الله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 وفيه في كل واحد من الثلاثة مع ثلثها لله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 وذلك على كل تقدير لو اقام في يد الله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 ثلثين في الله في الله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 ان يكون ثلثين في وجه الله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 حلف الاخر فخذ وان استغاثتم منها فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 من يد الله وثلثها لله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 لا يذعنهم فيه يد الله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 الاربع لله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور

في يد الله
 في يد الله
 في يد الله

في يد الله
 في يد الله

في يد الله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 لله الكل يخرج القوة باسمه في جميع المراتب المذكورة فان ما حكم الله تعالى غير محظوظ فانه الحكم
 على نفسه في يد الله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 الله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 كل رتبة بالوحي فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 والله في الله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 في يد الله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 الله في الله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 وجميع ذلك عشرة ان الله في الله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 في الله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 الله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 الله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 الله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 الله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 الله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور
 الله فثلاثة صور احدهم ثلثها لله فثلاثة صور

في يد الله

في يد الله
 في يد الله

واحد بالنظر الى ما فيه ويكون ثمرتها ما يدعيه ما في يد غيره صحيح بين كل ثلثة على ما في يد
 الرابع وتبرعه لهم ونقصي القعدة واليهين ومن الامتناع بالقسمة صحيح بين مدعي الكل والنصف
 والثلث على ما في يد مدعي الثلثين وذلك لان رابع اثنين وسبعين وهو ثمانية عشر فمدعي الكل
 يدعي اجمع ومدعي النصف يدعي منها ستة ومدعي الثلث يدعي اثنين فكلون عشرة منها الثلث
 اكل اقسام النبي بالجمع الذي يدر في العشرة ومضى ما يدعي صاحب النصف وهو ستة
 يقع منه وبين مدعي الكل فيها وحليف ومع الامتناع بقسم منها وما يدعي صاحب الثلث
 وهما ثمان يقع عليه بقسم مدعي الكل ومنه فمن خرج احلف مدعى ولو امتنع قسم
 منها ثم جمع مدعي الثلثة على ما في يد مدعي النصف فصاحب الثلثين يدعي عليه عشرة ومدعي
 الثلث يدعي اثنين وبقي ثمانية لا يدعيها الا مدعي اجمع فتكون له ويقارع الآخرين
 ثم يحلف وان امتنعوا اخذ نصف ما ادعيه ثم يجمع الثلثة على ما في يد مدعي الثلث
 وهو ثمانية عشر فمدعي الثلثين يدعي منه عشرة ومدعي النصف يدعي ستة وفيه اثنان
 لمدعي الكل ويقارع على افرز للآخرين فان امتنعوا من الايمان قسم ذلك بين مدعي الكل
 وبين كل واحد منها با ادعيه ثم يجمع الثلثة على ما في يد مدعي الكل فمدعي الثلثين
 يدعي عشرة ومدعي النصف يدعي ستة ومدعي الثلث يدعي اثنين فتخلص يده عما كان فيها
 فيترك لمدعي الكل ستة وتكون من اهل الاثنين وسبعين ولمدعي الثلثين عشرة ولمدعي النصف

ان امتنعوا من الايمان
 على اثنين وسبعين
 فمدعي الكل
 يدعي عشرة
 وبقية ثمانية
 لا يدعيها الا
 مدعي اجمع

ان تعين ان اكلت الدار لمعربا في يد المدعي عين الدار فيه فصار قسما اكلت الدار فمدعي
 كان في يد كل واحد منهم ربعها فذا قام كل واحد منهم ببار وقاه فان قسما اكلت الدار اكلت
 لها نصف الدار ثم تناك منه فقسما ربعها ببارا فكل واحد منهم ربع الدار اكلت الدار فمدعي
 على تقدير مدعي الدار لان له يدعي اربعة اوجه لقسمة بينه وبين مدعيها فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها
 للمدعي فقسما ربعها ببارا فكل واحد منهم ربع الدار اكلت الدار فمدعي على تقدير مدعيها ثمانية عشر
 فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر
 الا فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر
 يدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر
 حيث ان احد المدعيين اكل الدار فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر
 ثم امتنع من الامتناع بقسم النصفين كما يقع من الاثنين وسبعين ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر
 يدعيها اجمع ومدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر
 والباقي ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر
 اثنين اكلت الدار فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر
 ستة على اكل واحد من الثلثة اثنان وح فتكون عشرة منها لمدعي الكل فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر
 عن مدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر
 الا فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر فمدعيها ثمانية عشر

فانكم انما تبارك

وتعريف الامانة

چند لایه ها در
الفرد

[illegible]

نصف ما فيها
في وعاء المني انداها

[illegible]

لم يزل ذلك كما قال الله تعالى ذوق انذام الفزع العظيم الكليم لكن لم يزل فيهم ان الذر من رايه
 في حركاته حتى انه سئل عن رجل اذا اقر به وفات نفسه اذا هلك عنه زوجها انه قد هلك
 مع ما عنده من القبر قوله في ذلك كما اعتبار في بعضه وان اقر عليها في حيويتها ما ارعاه لغيره
 في اعراسه لبعض المتاع او كذا فما حكم في ذلك فاجاب الشيخ في القول قول الربا في اكلين مع يمينه
 انه ان كان عارفا ولم يمس له ولا شفعة على وجه ثم فاق في القول عنه لغيره وعندكم ان يكون ذلك
 في المصل وان لم يزل ادعاء الالب في حيزها به وعلم انه يفتي في يمينها او انه انظر عطا
 في اذ اقر ان عارفا في القول قول لان اقر عدم يمينه للكل والفرق بينه وبين الزوج او
 والله ظاهر الجواب انه لا يفتي في المتاع وانما في يمين الالب ثم فاق في يمينه ما في الحيز ثم الحكم
 الظاهر في ان المنة تامة بالمتاع في يمين الاله وفيه ان السيد اما ان يرضع على الله وان كانت
 مسبوقة بالعلم بالدين في يمين الاله ~~في يمين الاله~~ الذي قد كلفه الله ان يرضعها
 احاد عدم ان يفتي في غير هذا من الظاهر الذي يفتي فيه لغيره ان يفتي في ملكه اهلها لعدم قيام دليل معتبر
 في اقام ما يجيء في الظاهر بحيث يجزى على خروج عن مقتضى الأصول القواعد المسندة في خصوص
 المقام بالعلم نعم لو فرض كون المهر من الالب من المهر او من يمين الالب بعد التمسك عليه
 بعد التمسك به حيزا به كان القول قولها فاصح لغيره بشرط وعنده يحكم الجواب في سبعة عشر
 احكاما في يمينه على المهر المهر عليه ولا ينافي الفرق بين الاربعة ولا مكان وهو عليه
 كون المهر من يمين الالب في ذلك متعلقا بغيره ولو فرض كون المهر من يمين الاربعة كان
 القول قولهم لغيره وان لا يجوز له ان يرضع المهر من يمين الاربعة ولا يرضع في عدم جواز التمسك لغيره

ع

عن يمينه الموت بعد عدم المهر فانه موقوف على عدمه في حيزها كذا في حيزها
 قوله المقتضى الثالث في دعوى المهر في يمينها في مال الالب في الموت المسموع من يمينه فصادق
 على تقديم السلام احدها على موت الالب وادعى المهر فله فانه اخوه فالقول قول المتفق على
 سلامه مع يمينه انه لا يعلم ان اخاه سلام قبل موت ابيه وكذا لو كانا مملوكين فاعتقاوا
 اتفقا على الحرية احدهما واختلعا في الاخر او ابا سلام عن يمينه لغيره فاقدم سلام به
 واختلعا فاقدم به ان سلمت قبل موت ابيه وقيل المتفق على تقديم سلام به سلمت قبل موت الالب
 فداخلك ان يرضع من اهل يمينه احدنا ان يعلم تاريخ كل فرقة الالب سلام يصح البيع المختلف فيه
 ان لا يعلم تاريخ موت الالب دون سلام الا فيكون هو بان القول قول المتفق على سلامه
 المهر عليه لغيره في المهر مع يمينه انه لا يعلم ان اخاه سلام قبل موت ابيه ان كان قد ارعاه لغيره
 والا فلا خلاف كما عرفت في السلام لانه فاقدم المهر على غيره المهر وكذا الحكم لو كانا مملوكين فاعتقا
 على كونه فرضا لغيره كما عرفت في يمينه وبقية مع عدم علم المهر من وجه المهر في يمينه
 في الاول الوجه فيكم بالقرآن في يمين الاله المهر عدم وجوب كل من يمين في كل زمان كحكم
 عدم وجوده فيه ويتبع ذلك في القرآن ان يرضع من يمين الاربعة على موت مورثه
 كما ان مقتضى التمسك به في حيزها تاريخ تاقول المهر من يمينه في الموت على السلام ولكن ما
 لغيره في يمينه بان ذلك متعلق في الاول بل في الثاني لغيره في الموت في
 بناء على ما راه في ان احاد تاقول المهر لاقية تاقول المهر من يمينه في الموت في
 تاريخه بان ذلك يقتضي عدم الحكم بالسلام قبل موت الالب وذلك في غير في المهر

المهر
 في ان يرضع المهر

في صحة فقه المهر
 وسلامته تاريخ الموت
 وحده

مع الحصار بعد الى
ثانيه

[illegible]

عبد الرحيم بن عبد الله

ان الله لو عدم الزمان في هذه المسألة في قدر يستظهر بالحب والعقل والعين لعدم كونهما
 على عدم العلم بل بالحب والعقل مع هذه العين فربما كونه الصلة بنارها كونه المحسوس
 ما عرفت له ان غاها من هذه العين فربما كونه المحسوس لم يكن له كونه المحسوس
 فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس
 عدم حواجز العقل فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس
 لا يتحقق في هذه على قدر المحسوس فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس
 من قوله ولو كان ذا فرض اعطى مع اليقين بانسقام الارادة بضمه نأما على التقديرين
 الثاني في طيبة اليقين ان كان وارث فيعطى الزوج الرابع والارادة بجمع الممنوع محالاً من
 غير نصين بعد الحب يتم المحصة لما مع العين وان كان الوارث من محبة غيره كالدخ
 فان اقام المنة الكاملة اعطى المأذونة وان اقام منة غيره كالدخ اعطى بعد الحب والاستسقاء
 بالعين والارادة ان تقارن اذا اراد كونه وارثاً مع انساب اقام المنة فاما ان يكون ذا فرض
 او وارثاً بالارادة وما تقدر كونه ذا فرض فاما يتحقق على تقدير رجوع الوارث عن فرضه او لا يتحقق
 عنه فان كان الاول فثبت المنة الكاملة او غير الكاملة مع الحب واخذ العين او جعل العين
 المحقة بانسقام الوارث على لفظه نأما على المحسوس وما تقدر عدم اليقين له غير ذلك
 المحقة على ما يتحقق استقامته ان كان وارث فيعطى الزوج مثلاً الرابع وهو
 وله في الزوجة

في هذا القول
 ان الله لو عدم الزمان في هذه المسألة في قدر يستظهر بالحب والعقل والعين لعدم كونهما

وله في الزوجة ولو لم يكن له من الزوجين ثم لم يمتزوج من غيرها فربما كونه المحسوس
 نصين كونهما له كما كونهما له بعد الحب والعقل يتم المحصة لما فيعطى الزوج نصف الزوجة
 الممنوع من هذه العين فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس
 مع العين مع ما قد شاء الله وان كان الوارث من محبة غيره كالدخ المحسوس بالارادة
 فان اقام المنة الكاملة اعطى المنة الكاملة او غير الكاملة مع الحب واستقامته بالعين
 المنة على المنة فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس
 الا مع يتحقق تقدير محض بربها كونه المحسوس فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس
 لثبت المنة على عدم وارث غيره فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس
 كان رتاً او بالقسمة لانه اقراره حقيقته اذ لا يتبين للعارف على تقدير ظهوره الا بالقصد
 او قبض وكسبه وقد تقدم المحسوس فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس
 التام فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس
 فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس
 وحكم الدين فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس
 الا حواجزها لعدم لانه لا يتحقق عالم يتزوج لعلقه بالذمة وبان العين شر او جد سددت به
 المنة والدين حقوق متوقفة على تحقيقه فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس
 هذا الحق فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس فربما كونه المحسوس

وقد تقررنا بانك في الفرق المذكورة نقصاء النظر ما في عدم وجوب بلع الهين عما فرغ فيه
 مع لقيده الولد المطلوب بالحكمه التي فيه وان كان ذلك لا يقتضيه ثبوت الكفاية سرعاناً
 ما ذكرناه في عدم الكفاية لافذ الهين مع القيد في زمن فيه الكفاية في غير ارجع اليه والى الثاني في الحكمه
 في الفرق بين الهين والدين في وجوب تزويج حصه الغائب فظهر ان الحكمه الكفاية والمدرك في ذلك
 فتاويلها وجوب التزويج في الهين يدل عليه في المبلغ اليقظه ولا يحفظ في ذلك فرق واضح منها
 والله سبحانه هو العالم بما يدرك قوله المسئلة الرابعة اذا مات امرأه وابنها فقال
 اخوها مات الولد اذ لم تم الميراث في الميراث في الزوج نقصان وقال الزوج على ما ثبت في
 اذ لم مات الولد فالما إلى قضيتين فثبت له الميراث وضع عدمها لا يقتضي باحد الدعويين
 لانه لا ميراث الا مع تحقق المحرمه فلا ترث الام من الولد ولا الابن من أمه ويكون ميراثه
 الابن كاشيه وتركت الزوجه بين الاخ والرفيع اذ كان الرجل زوجة ابيه فماتت وحده
 الرجل واخ الزوجه مع فرض عدم العلم بسبق احداهما ولا الاقربان في الميراث كما صرح في تركه الزوجه
 المستقلة كما ارشاد في ولدها محو الحكمه في الميراث فلو كان له الميراث في ذلك كانت له الميراث
 محو وقايد عليه كان إقصاء له بخلاف ذلك الحكم وان كانت لكل احد منها ميراثه وتكاثرت
 البنيات اقرع منها على جميع فرض في ذلك الا ان الظاهر في الحكم بعد فرض نكولها
 عن الهين بعد الوقوع لغيره نقص جميع الميراث منها لانه تعلق النزاع عليه دون الهين الذي
 فانه موقوف عن الميراث في الميراث باعتراف المدعي وان لم ينسب ميراثه لغيره نقصان باحد الدعويين
 اذ لا ميراث الا مع تحقق المحرمه فلا ترث الام من الولد لعدم العلم بحجتها حتى مات ولدها ولا

في ذكرى المولد
 بعد موتها وموت زوجها
 آن التركة كلها للزوج
 ارميه في البحر

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب

صفر بتقديم منه المدة أو القدر من المدة من تقديم منه المدة من تقديم منه المدة من تقديم منه المدة
 بنا حرة القول الزلف من تقديم منه المدة من تقديم منه المدة من تقديم منه المدة من تقديم منه المدة
 ولذا لو كان المدين في يوم من أيامها فلكم كما ذكرتم من التنازع بين اثنين في ما ذكرناه فكم لو
 تناقضا قطعاً بأن تدعى له احد اى او يدعى له اى وقت يدينه فستدعى له اى او تدعى له اى
 فلهذا لو تناقضا فحق التنازع من جهة المدة مع اتفاق المخرج في تمامه فلهذا المقصد الرابع في الا
 خلاف في الولد اذا وطئ اثنان امرأة وطيا يلحق به النسب المبين بكونه زوجاً لحددهما
 ومشتبه على الاخر او مشتبه عليها وتعيدها كل واحد منهما عليها عقلاً فاسد ثم تأت بولد لست
 اشهر فضاء ما لم يتجاءز احدى الجهتين فيقع منها سواء كان الواحداً من اثنين او كافيين او عديدين
 او حريين او مملوكين في الاسلام والكفر والحرية والرق او ابا دانه هذا اذا لم تكن له زوجة منه و
 يلحق النسب بالفراش المنفرد والدعوى المنفردة وبالفراش المشترك والدعوى المشتركة وتقعى فيه
 بالية ومع عدمها بالفرقة عسى ان الولد لا يلحق بابيه من فضاء عنه ما موصى ان ياتيه خذناً
 على غير النكاح في الدخول المملوك في ذلك فالحال على جميعه الذي لا يدين مع الكفاية وعمل المالك
 الذي لا يدين به من جهة جوارز الذي لا يدين به من جهة جوارز الذي لا يدين به من جهة جوارز
 باقين اذا تناقضا وبنسبة الامم وكما هو حال ما هو من جهة جوارز الذي لا يدين به من جهة جوارز
 فاسد من جهة جوارز فلهذا جوارز كالاجرة على القياض في هذا بناء ودر من المدة من توليا
 امير المؤمنين في انه قال للريضة لقول عراف ولما قال كالمودعة انه لم ينجح لغيره مدة
 احد منها وعمل موليا ليجوز ان يدين من سح قول قائل ان كان اوسا وفسد كنهه في مخرجه

حله
 في احوال الولد
 في الدعوى بالقبالة
 واما الدعوى بالقبالة

في انذار واما خبر المدة من المدة من تقديم منه المدة من تقديم منه المدة من تقديم منه المدة
 لم ينجح في شك من ذلك واما خبر من ذلك لغيره فلهذا جوارز كالاجرة على القياض في هذا بناء ودر من المدة من توليا
 فلهذا جوارز كالاجرة على القياض في هذا بناء ودر من المدة من توليا
 عليهم كخبر من ذلك لغيره فلهذا جوارز كالاجرة على القياض في هذا بناء ودر من المدة من توليا
 اثنان من امرته واحدة في طهر واحد فان كان غرضه ان يدين الولد باحد ما كان كان لها
 زوج جهراً لما قد به الحق لان الولد لا يدين له الا بالزوج وان كان ولدنا وان كان وطئاً
 يلحق به الولد بان شئت الموطنة عليها او على احد ما وكانت زوجة لغيره ادعت على من عليها
 لقب فاسد عليهم ثم تأت بولد في تناكح الحائض بها كسنة بغير فضاء ما لم يتجاوز قصر
 الحكم اقرع منها ج والحق من اخوة القعدة بخلاف لو جده فيه بنياً على الظاهر المصريح به
 بغير البات لان القعدة كالحائض كسنة فلهذا جوارز كالاجرة على القياض في هذا بناء ودر من المدة من توليا
 في امرته او في طهر واحد كسنة بغير الولد فاقع منهم والحق الولد على اقرع وعنه كسنة
 الامم وانهم سكونا في رسول الله صلى الله عليه واله وسلم غرضه ان يدين له على ما قد كان
 وعمل موليا ليجوز ان يدين من سح قول قائل ان كان اوسا وفسد كنهه في مخرجه
 قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انما اكرم الله تعالى ان يفرج سهم الحق الى غير الله
 والحقين في الحق والحقين في الحق والحقين في الحق والحقين في الحق والحقين في الحق
 ثم ان الله صلى الله عليه واله وسلم في الحق والحقين في الحق والحقين في الحق والحقين في الحق

